

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de
Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2025/ 2026

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج في إطار متطلبات نيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

– دراسة ميدانية –

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

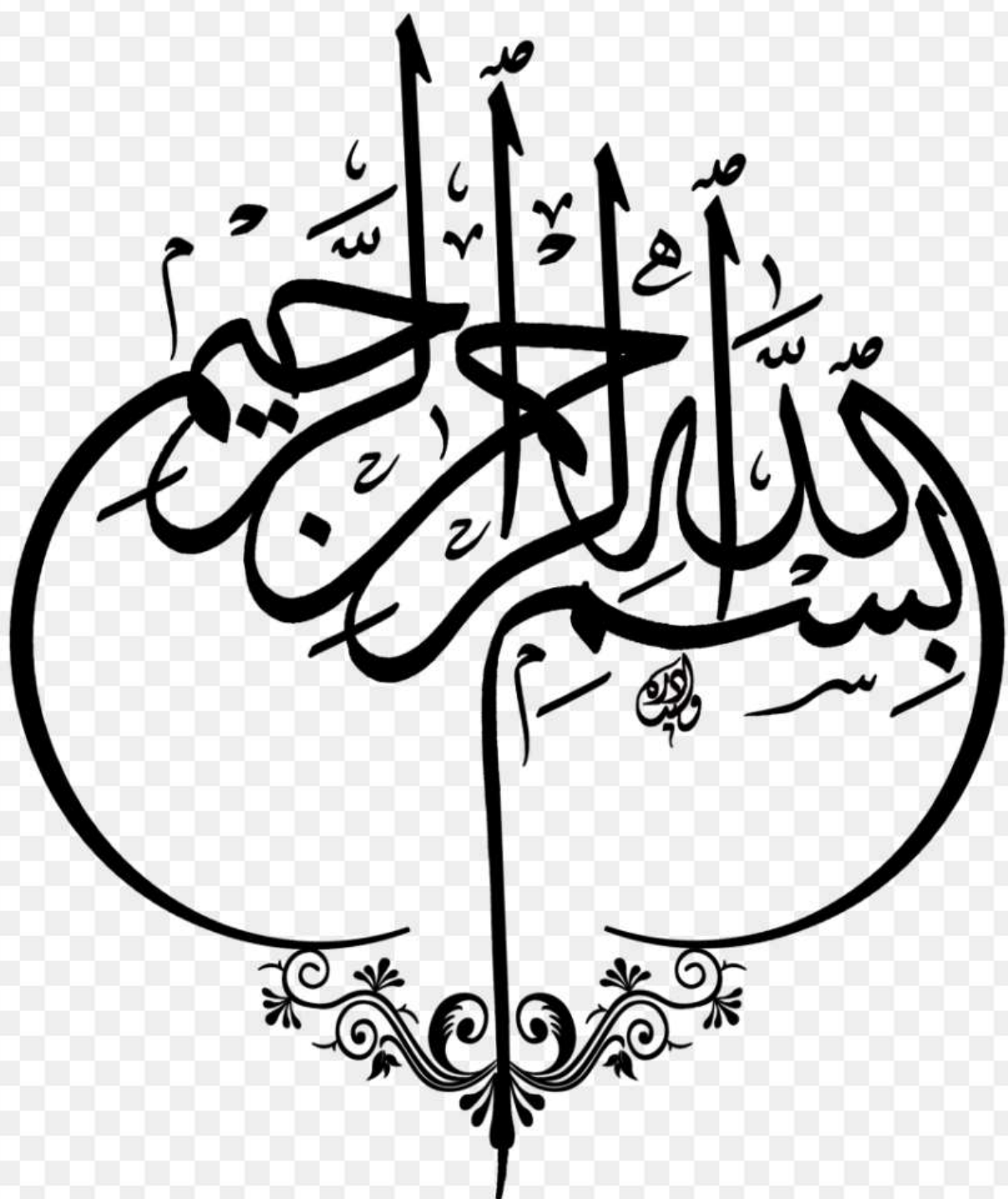
تحت إشراف

♣ د. حليلو صباح

من إعداد الطالبتين:

قديدي هديل

جامعي مايا



ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، انطلاقاً من المنهج الوصفي التحليلي ودراسة ميدانية بمؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية الطارف، من خلال توزيع استبيان بالبنك محل الدراسة، حيث تم توزيع 30 استبانة وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليلها وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها الموضوعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة اهتمام كبيراً من طرف عينة الدراسة بالالتزام بالإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية، ووجود مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح المحاسبي بمختلف متطلباته.

وقد أوصت الدراسة في الأخير بضرورة تعزيز الإفصاح، وتعزيز برامج التكوين والتدريب المستمر لفائدة العاملين في المجال المحاسبي بما يضمن الإلمام المستمر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفصاح والشفافية المالية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة، إفصاح، التزام، مؤسسات اقتصادية، بنك القرض الشعبي الجزائري.

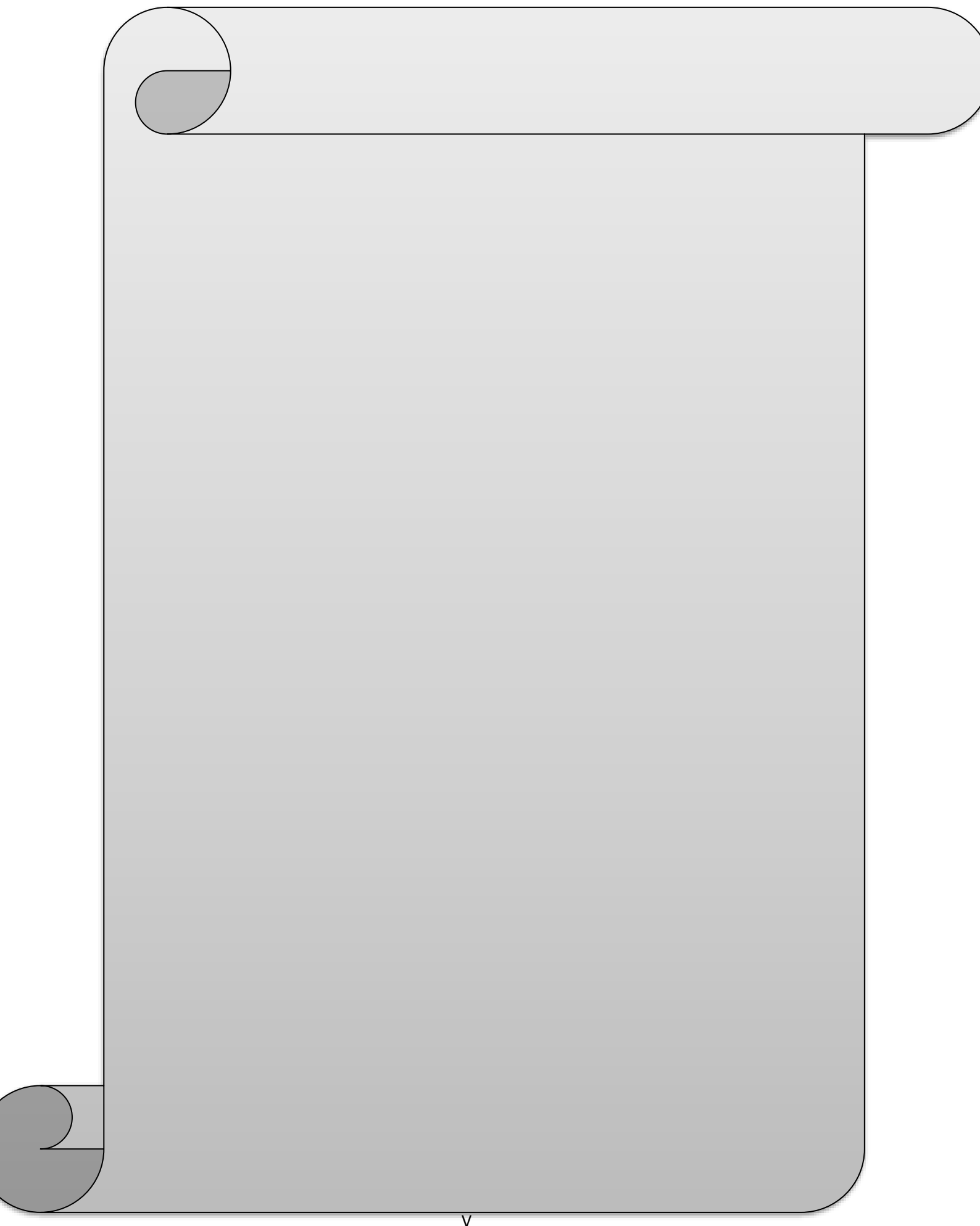
Abstract

This study aimed to identify the current state of compliance with accounting disclosure requirements in Algerian economic institutions. It was based on a descriptive-analytical approach and a field study conducted at the Algerian Popular Credit Bank (CPA) in El Tarf Province. A questionnaire was distributed within the bank under study, with a total of 30 questionnaires collected and analyzed. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to process the data, analyze the study results, and test the proposed hypotheses.

The findings revealed a high level of interest among the study sample in complying with accounting disclosure requirements in accordance with international standards. The results also indicated a high degree of compliance with accounting disclosure requirements in their various dimensions.

The study concluded by recommending the strengthening of accounting disclosure practices, as well as enhancing continuous training and professional development programs for accounting personnel to ensure ongoing familiarity with accounting disclosure requirements. In addition, it recommended encouraging economic institutions to adopt international best practices in the fields of disclosure and financial transparency.

Keywords: Accounting, Disclosure, Compliance, Economic Institutions, Algerian Popular Credit Bank (CPA).



إهداء

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تُنجز الأعمال وتُحقق الغايات.

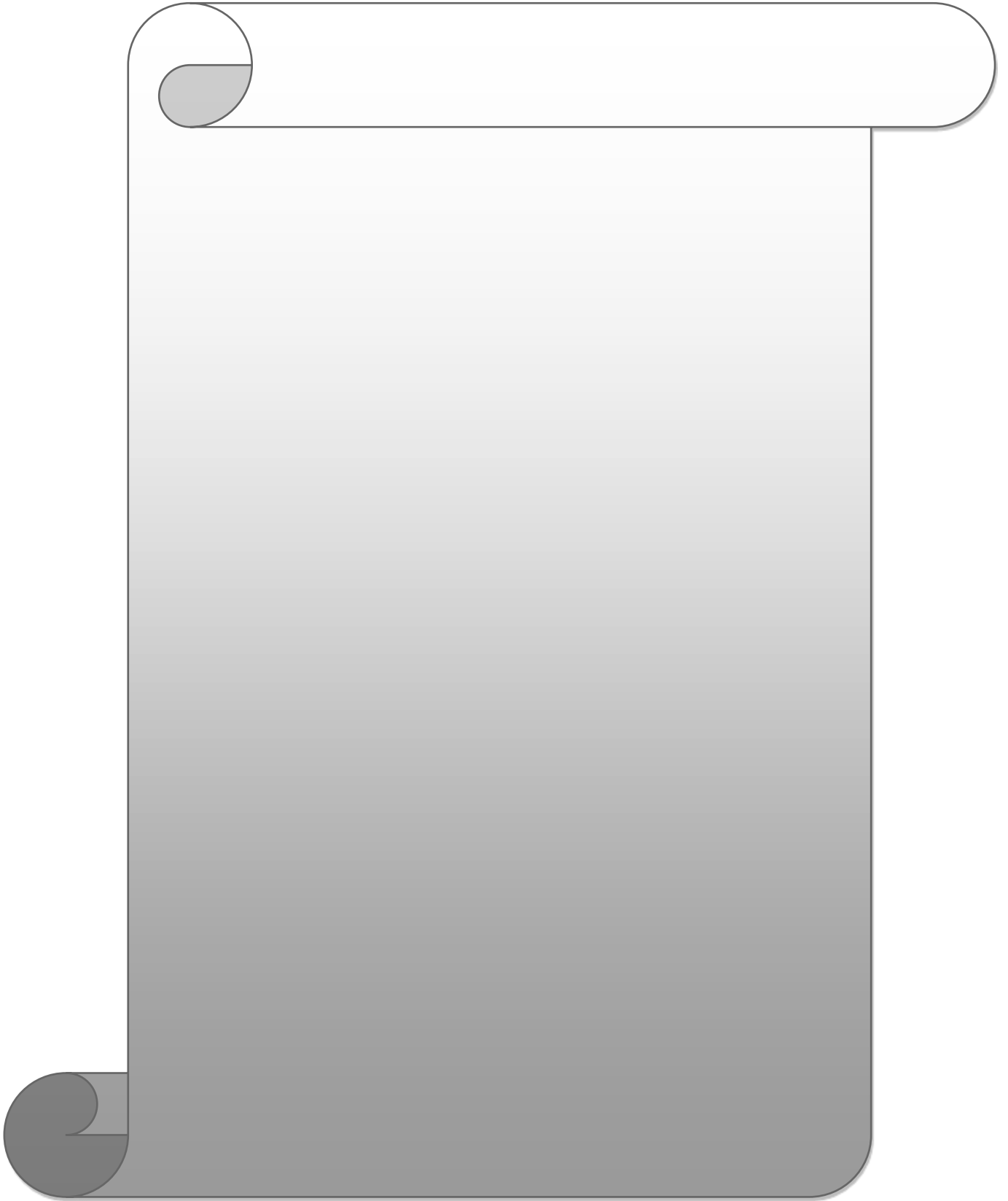
إلى روح والدي الغالي رحمه الله، إلى من كان أول داعٍ لي في حياتي، ومن غرس في داخلي معنى الطوح والإصرار، إلى من غاب عن هذه اللحظة جسداً، لكنه بقي حاضراً في قلبي ونجاحي، أسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة، وأن يجعل هذا التخرج نوراً وصدقةً جليلةً له، وأن يجمعني به في جنات النعيم . إلى أُمِّي الحبيبة حفظها الله، إلى من كانت ولا تزال السند الحقيقي في كل مراحل حياتي، إلى من حملت عني التعب، ودعت لي في كل لحظة دون انقطاع، أهدبك هذا النجاح الذي ما كان ليكون لولا رضاك ودعاؤك. إلى نفسي...

إلى تلك التي صبرت، واجتهدت، وسلّمت رغم الصعاب، إلى من قاومت لحظات الضعف والإحباط، ولم تتخلّ عن حلمها رغم كل شيء، ها أنا اليوم أقطف ثمرة هذا الطريق الطويل بكل فخر وامتنان.

إلى أستاذتي المشرفة، أتقدم لها بخالص الشكر والتقدير على إشرافها القيم، وتوجيهها المستمر، وصبرها ونصائحها التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، فكانت خير مشرفة وخير سند أكاديمي، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وإلى أساتذتي الكرام، الذين كان لهم الفضل بعد الله في تكويني العلمي والأكاديمي، وما بذلوه من جهد وعطاء في سبيل تعليمنا وتوجيهنا، لهم مني كل الاحترام والتقدير.

مايا



قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	درجات مقياس ليكرت الخماسي	48
02	اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach	49
03	الارتباط بين عبارات الاستبيان مع محورها	50
04	اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)	50
05	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	51
06	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	52
07	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	53
08	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	54
09	وصف وتشخيص عبارات وأبعاد الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر عينة مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري	55
10	اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية	58
11	اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة	60
12	اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة	61
13	اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة	62
14	اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية	63
15	اختبار T test للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية	64

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف (213)	01
51	توزيع العينة حسب الجنس	02
52	توزيع العينة حسب السن	03
53	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	04
54	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	05

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	(i)
Abstract	(ii)
إهداء	(iv)
شكروعرفان	(v)
قائمة الجداول	(vi)
قائمة الأشكال	(vii)
فهرس المحتويات	(vx)
مقدمة	(01)
الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	07
مقدمة الفصل الاول	(08)
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	(09)
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي: النشأة والمفهوم	(09)
المطلب الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه	(14)
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي ومستوياته	(16)
المبحث الثاني: عموميات حول الافصاح المحاسبي	(19)
المطلب الأول: مقومات الافصاح المحاسبي	(19)
المطلب الثاني: أنواع الافصاح المحاسبي	(21)
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي وتكاليفه	(22)
المبحث الثالث: الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي	(24)
المطلب الأول: قواعد الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية	(24)
المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية IFRS	(28)
المطلب الثالث: الافصاح حسب النظام المحاسبي المالي	(30)
خلاصة	(37)
الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف	(38)
تمهيد	(39)
المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 213 بالطارف	(40)
المطلب الاول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	(40)
المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف 213	(41)

(42)	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف 213
(44)	المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل نتائجها
(44)	منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات
(46)	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
(46)	المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية للدراسة
(50)	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة
(51)	المطلب الأول: وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينة البنك محل الدراسة
(55)	المطلب الثاني: تحليل مستوى تطبيق محاور الدراسة بالقرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف
(58)	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة
(65)	خلاصة
(66)	خاتمة
(70)	قائمة المراجع
(73)	الملاحق

مقدمة

مقدمة

تعد المحاسبة من أهم النظم المعلوماتية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الحديثة في تسجيل مختلف العمليات المالية ومعالجتها وتلخيصها وعرضها في شكل معلومات وتقارير مالية تساعد مختلف الأطراف ذات العلاقة على اتخاذ القرارات المناسبة. وقد شهدت المحاسبة خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة التغيرات التي عرفتتها بيئة الأعمال العالمية، والتي اتسمت بازدياد حدة المنافسة، وتنامي حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوسع نشاط الأسواق المالية، الأمر الذي جعل الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وفي ظل هذه التطورات، لم يعد الهدف من المحاسبة يقتصر على مجرد تسجيل الأحداث المالية وإعداد القوائم المالية، بل أصبح يتعدى ذلك إلى توفير معلومات تتميز بالشفافية والوضوح والملاءمة والموثوقية، بما يمكن مختلف المستخدمين من تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ومن هنا برز مفهوم الإفصاح المحاسبي باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المعاصر، حيث يعبر عن عملية تقديم المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لمختلف الأطراف المستفيدة بطريقة واضحة ومنظمة وفي الوقت المناسب.

ويكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة كونه يساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات العلاقة، من مستثمرين ودائنين وموردين ومساهمين وإدارات حكومية وغيرهم، كما يساعد على تقليص فجوة المعلومات بين إدارة المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، ويحد من حالات الغموض وعدم التأكد التي قد تؤثر على القرارات الاستثمارية والتمويلية. كما يعد الإفصاح المحاسبي أداة فعالة لتحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة، فضلاً عن دوره في تحسين كفاءة الأسواق المالية وتعزيز جاذبية المؤسسات للاستثمار.

وقد أولت الهيئات المهنية والمنظمات الدولية اهتماماً بالغاً بموضوع الإفصاح المحاسبي، حيث أصدرت العديد من المعايير والتشريعات التي تحدد متطلبات الإفصاح الواجب الالتزام بها عند إعداد وعرض القوائم المالية. ومن أبرز هذه الجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي أصدر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي تضمنت مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والأطراف ذات العلاقة، والالتزامات المحتملة، والمخاطر المالية، وغيرها من المعلومات الضرورية لفهم الوضع المالي للمؤسسة وتقييم أدائها.

وفي هذا السياق، أصبح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل توجه العديد من الدول نحو تبني المعايير الدولية أو التوافق معها بهدف تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين مستوى الشفافية والمصدقية. وقد سعت الجزائر بدورها إلى تطوير منظومتها المحاسبية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي

مقدمة

الذي استند في العديد من أحكامه إلى المعايير الدولية، وذلك بغرض تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية وتوفير بيئة أعمال أكثر شفافية وانفتاحا.

ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يزال يثير العديد من التساؤلات، خاصة في ظل وجود تفاوت في مستويات التطبيق بين المؤسسات واختلاف درجة الوعي بأهمية الإفصاح ومتطلباته، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالكفاءات المحاسبية، والتطورات التشريعية، والتغيرات التكنولوجية، ومتطلبات الرقابة والحوكمة. كما أن ضعف الالتزام ببعض متطلبات الإفصاح قد يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ويقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: ما هو واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- هل يوجد التزام من طرف الوكالة رقم 213 لبنك القرض الشعبي الجزائري الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؟
- هل يوجد التزام من طرف الوكالة رقم 213 لبنك القرض الشعبي الجزائري الطارف بالإفصاح الأطراف والصفات الهامة؟
- هل يوجد التزام من طرف الوكالة رقم 213 لبنك القرض الشعبي الجزائري الطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة ؟
- هل يوجد التزام من طرف الوكالة رقم 213 لبنك القرض الشعبي الجزائري الطارف بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة ؟
- هل يوجد التزام من طرف الوكالة رقم 213 لبنك القرض الشعبي الجزائري الطارف بالإفصاح عن الالتزامات المالية ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

مقدمة

الفرضية الرئيسية: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية.

وتتجزأ إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة؛
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة؛
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة؛
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الالتزامات المالية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للإفصاح المحاسبي باعتباره أحد أهم المقومات الأساسية لتحقيق الشفافية والمصدقية في التقارير المالية، كما تكتسب الدراسة أهميتها من مساهمتها في إبراز واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتقديم نتائج يمكن أن يستفيد منها الباحثون والمهنيون وصناع القرار في تطوير الممارسات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الثقة في القوائم المالية.

خامساً: أهداف الدراسة

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته؛
- إبراز أهمية الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية؛
- قياس واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على واقع الالتزام بالإفصاح المحاسبي ببنك القرض الشعبي الجزائري.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع البحث، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومتطلباته، بينما استخدم الجانب التحليلي في دراسة واقع الالتزام بهذه المتطلبات داخل بنك القرض الشعبي الجزائري وتحليل البيانات واستخلاص النتائج المتحصل عليها من استبيان الدراسة.

مقدمة

كما تم الاعتماد على برنامج spss النسخة 27 لتحليل بيانات الاستبيان الموزع بوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بالطرف والتعرف على واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بها.

سابعاً: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات؛
- محدودية الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولت الموضوع في البيئة الجزائرية؛
- تفاوت مستوى التعاون بين أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان؛
- صعوبة قياس بعض جوانب الالتزام بالإفصاح المحاسبي بصورة دقيقة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1. الدراسات باللغة العربية:

- دراسة معتز برهان جميل العكر 2010 بعنوان: أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الاردني "دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي رقم 30 و 32 و 39، وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي.
- ولذلك تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة بلغت 150 موظفاً من الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية، وتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، لتتوصل الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع.
- دراسة العتلي مروة 2024 بعنوان محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة 20 أوت سكيكدة.
- هدفت الدراسة إلى اكتشاف أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، ولتحقيق ذلك تم أولاً تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي للمؤسسات عينة الدراسة من خلال بناء مؤشر للإفصاح يتكون من 51 بنداً يتضمن كل من المعلومات الإلزامية والمعلومات الاختيارية، وذلك من خلال التركيز على ما جاء به النظام المحاسبي المالي وما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول والثامن.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي محصور ما بين المتوسط والمنخفض، إلا أن ما نسبته 10% من المؤسسات تفصح بنسبة منخفضة، أما بالنسبة لمحدداته المتمثلة في خصائص المؤسسة فقد تم التوصل إلى أن كل من حجم المؤسسة، طبيعة الملكية، نوع النشاط، الإدراج في البورصة من عدمه، والربحية لها تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عمر المؤسسة، السيولة، والمديونية ليس لها أي تأثير معنوي في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عينة الدراسة.

2. الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة Semred Naouel وKadri Alaeddine 2025 بعنوان **The Role Of Financial And Accounting Disclosure In Enhancing The Performance Of Economic Institutions A Case Study**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر.

سلطت هذه الورقة البحثية الضوء على أهمية الإفصاح المالي والمحاسبي في تحسين أداء المؤسسات، وقد تم تقييم أداء شركة وطنية متخصصة في تصنيع المعدات الفلاحية من خلال تحليل إيراداتها وتكاليفها ومؤشراتها المالية. وأظهرت النتائج أن تطبيق ممارسات الإفصاح أدى إلى تحسين كل من الأداء المالي والإداري، إلى جانب زيادة ملحوظة في الاستقلالية المالية.

وأوصت الدراسة باتخاذ إجراءات فعالة مثل تكوين الموظفين وتعزيز الشفافية لدعم الإفصاح السليم، كما يمكن الاستفادة من هذه النتائج في دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء في مؤسسات مماثلة.

ثامنا: هيكل الدراسة

بغية الإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي

- الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، حيث تناول الجانب المفاهيمي للموضوع عبر 3 مباحث تمثل الأول في ماهية الإفصاح المحاسبي، المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي، أما المبحث الثالث فقد خصص للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- الفصل الثاني: خصص للدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية الطارف، حيث تناول المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة، وتناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة، بينما المبحث الثالث فكان بعنوان اختبار النتائج وتحليل الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

تمهيد

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد الركائز الأساسية في النظام المالي والمحاسبي، حيث يهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد مختلف الأطراف المعنية، مثل المستثمرين والدائنين والإدارة، على اتخاذ قرارات رشيدة. ويعكس مستوى الإفصاح مدى شفافية المؤسسة ومصداقيتها، إذ كلما كان الإفصاح أكثر وضوحًا وشمولًا، زادت ثقة المستخدمين في القوائم المالية. كما لا يقتصر الإفصاح على عرض الأرقام فقط، بل يشمل أيضًا تفسيرها وتوضيح السياسات المحاسبية المتبعة والظروف المحيطة بالمؤسسة.

وفي ظل العولمة وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، برزت أهمية توحيد معايير الإفصاح المحاسبي على المستوى الدولي، وهو ما تجسد في المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والقابلية للمقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات حول العالم. ووفقًا لهذه المعايير، يجب أن يتسم الإفصاح بالملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم، مع ضرورة تقديم معلومات كافية عن الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المخاطر والسياسات المحاسبية والتقديرات الجوهرية. وسيتناول هذا الفصل الإطار النظري للإفصاح المحاسبي كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي
- المبحث الثالث: الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المواضيع المحورية في ميدان المحاسبة المالية، نظراً لدوره البالغ في تعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات المقدمة لمختلف المستخدمين. ومع تزايد أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، أصبح الاهتمام بالإفصاح ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال نشأته ومفهومه، أهمية وأهدافه، وكذا متطلبات الإفصاح المحاسبي ومستوياته

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي: النشأة والمفهوم

مر الإفصاح المحاسبي بعدة مراحل ساهمت في نشوؤه وعدة تغيرات مر بها حسب مختلف الدول، أدت إلى تطور مفهومه وتزايد الاهتمام به.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

هنالك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفر الإفصاح التام والصادق والمناسب، ويتطلب الإفصاح التام أن تعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، وأن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط.

بشكل أوضح أن الإفصاح التام يتطلب عدم حذف أو كتمان لأي معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.¹

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى ضرورة توضيح أو الإشارة إلى الأحداث الهامة التي يعتقد معدو القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم في تفسير النتائج المحاسبية واتخاذ القرارات الاقتصادية.²

¹ بن صالح عبد الله، حوكمة الشركات كآلية لدعم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 48.

² ثاني عبد المومن وبوعيشاوي يوسف، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش، والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.¹

كما يعرف أيضا حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين بأنه: عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة في القوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها.²

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن القول ان الإفصاح هو عملية عرض وتقديم المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة بشكل واضح وشفاف، سواء داخل القوائم المالية أو في الملاحظات المرفقة بها، بما يضمن عدم تضليل المستخدمين.

كما يشمل توضيح السياسات والمبادئ المحاسبية والأحداث الجوهرية، بهدف تمكين مختلف الأطراف من فهم النتائج المالية واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة، وكان ذلك في القرن 19، وما نتج عنها من انفصال الملكية عن الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات والزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايّد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية.

لقد كان قانون الشركات الإنجليزية الذي صدر عام 1844، الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي، فلقد أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة على أن يتم التحقق من صحتها وصدقها من قبل مراجع خارجي، وبالرغم من إلزام الشركات الانجليزية بهذا القانون إلا أنه لم يكن فعالا؛ وذلك

¹ صديق مسعود وصديق فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد الثاني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016، ص 76.

² ثاني عبد المومن وبوعيشاوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

لعدم وجود رقابة مهنية، وعدم وجود مبادئ محاسبية تحدد شكل ومضمون الميزانية، هذا ما جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تنتقيها والتي قد تتجاهل نشر معلومات هامة بسبب اعتقادها أن النشر يضر بمصالحها، بالإضافة إلى عدم اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي من جمهور المستثمرين، ونتيجة لذلك كان الإفصاح في هذه الفترة اختياريا؛ يهدف إلى تقنين العلاقة بين الملاك والمديرين، ومن جانب آخر كانت المراجعة تسعى إلى التحقق من صحة الأرقام المحاسبية دون البحث في مضمونها، أما في سنة 1907، أصبح الإفصاح إجباريا نتيجة تزايد اعتماد شركات المساهمة على التمويل الخارجي، وجاء ذلك لحماية جمهور المستثمرين، وتحقيق المصلحة العامة، كما أصبح المراجع يهدف إلى البحث فيما وراء الأرقام للكشف عن الحقائق الجوهرية غير الواضحة في الميزانية.¹

بينما في أمريكا يرجع الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 1934 المنظم لحركة تداول الأوراق المالية. حيث على العكس من إنجلترا، يرجع التطور في مفهوم الإفصاح إلى جهود مهنة المراجعة ممثلة في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ولذلك تغلب على عملية الإفصاح المعايير والإرشادات المهنية أكثر من القواعد القانونية.²

ولم يظهر دور ملحوظ للمبادئ أو المعايير المحاسبية في تنظيم عملية الإفصاح حتى بداية السبعينات، فالتطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغ النتائج للأطراف الخارجية. أما الإفصاح في مفهومه المعاصر أصبح يستهدف الكشف عن ما يمكن إخفائه من المعلومات الهامة سواء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبة.

ويقع على عاتق الإدارة عبء كفاية الإفصاح في القوائم المالية،، بينما يقع على المراجع القانوني عبء التحقق من كفاية الإفصاح والتحقق من عدالة القوائم المالية.

¹ محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 340.

² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة 1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

وقد أدى التوسع في مفهوم الإفصاح إلى إنتاج الكثير من المعلومات غير محاسبية، حيث لا تنتج عن عمليات أو أحداث مالية، ولا تنتج عن قياس محاسبي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومثل هذه المعلومات تخرج عن نطاق مسئولية المراجع القانوني¹.

الفرع الثالث: عوامل تطور الإفصاح المحاسبي

التطور التاريخي للمحاسبة له دور كبير في تطور المبادئ المحاسبية ومنها الإفصاح وتأثره بالعوامل التالية:

1. العوامل الاقتصادية

إن بروز أهمية الإفصاح ظهر بظهور الشركات المساهمة إلا أن أهميته ازدادت بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م وكاد يؤدي بالنظام الرأسمالي، إن ما حدث في أزمة الكساد الكبير عام 1929م أدى إلى قيام كثير من الشركات المساهمة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بغية اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين مما أدى إلى امتصاص مدخرات المستثمرين وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة بل وبعضها وهمية.

كما ارتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور المحاسبة، وتأثرت ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم والمستوى الثقافي إذ أن المتابع للإفصاح المحاسبي للسنوات الأخيرة يلاحظ أن هناك تحسناً متزايداً لهذا الإفصاح وفي العديد من الاتجاهات².

بالإضافة إلى أن من عوامل تطور الإفصاح المحاسبي تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة وذلك بسبب قيمة سندات حكومية في العشرينات مما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال وقيام الممولين في الولايات المتحدة بتأسيس شركات المساهمة العامة فيها. الأمر أدى إلى تطور مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات في فترة تاخرت نسبياً عن مثيلتها في إنجلترا ولم تكن هنالك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح عنها من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى. وكان المحاسب يضطر إلى قبول أي سياسة تملئها عليه الإدارة لكونه موظفاً لديها. وكان مراجع الحسابات مضطراً للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي في غياب مبادئ المحاسبة³.

¹ ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2013، ص 88..

² صديق مسعود وصديق فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ محمد مطر، نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2010، ص 338.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

2. العوامل الإدارية

إن التطور الاقتصادي يترتب عليه تطور في النواحي الإدارية للوحدة الاقتصادية، فبعد ظهور الشركات المساهمة أصبحت الإدارة عبارة عن وحدة مهنية مستقلة، وتعددت الأطراف المستفيدة من المشروع وبخاصة كثرة عدد المساهمين أصحاب المشروع وتوكيلهم الإدارة بتسيير المشروع لمصلحتهم، مما أدى إلى دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تجلّى في البداية في الإعلان عن ميزانية المشروع التي تلخص مركزها في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية.

3. العوامل القانونية

إن وجود عوامل اقتصادية وعوامل إدارية لها الدور الكبير في نشوء العوامل القانونية وبشكل خاص مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها وبالتالي من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي، إن ما حدث في أمريكا من خلال صدور قانون الأوراق المالية في عام 1933م، أدى إلى إصدار قانون لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في عام 1934م، وكان قد أعلنت لجنة البورصة في عام 1938م أنها ستتولى مباشرة إصدار معايير المحاسبة.¹

الفرع الرابع: خصائص الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي له مجموعة من الخصائص، وهي ما يمكن إيجازها بالآتي:²

- تقديم معلومات كمية وغير كمية علي شكل تقارير مالية معبراً عنها بالارقام بإختلاف درجة الموضوعية والثقة نتيجة لإختلاف عملية المعالجة للبيانات؛
- لقد توسع تطور الإفصاح المحاسبي إلى ما وراء حدود التقارير المالية التقليدية، مما أدى إلى توفير المعلومات التي تشمل الموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية؛
- الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للشركة؛
- الملائمة وأن تكون وثيقة الصلة بالقرارات المتخذة؛
- التوقيت الصحيح للعرض لأهمية في إتخاذ القرارات؛
- الوضوح وخلوها من اللبس والغموض وسهولة الاستيعاب من قبل مستخدميها؛

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 338.

² باسم رشيد علي الخزرجي، أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسيولة على ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2024، ص 147.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- الأمانة والموضوعية وان تكون لها دلالة معينة.

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أبرز العوامل ذات الأهمية في ميدان المحاسبة، وذلك بالنظر إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من الآتي ¹:

- أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجات لا بد من أن يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة؛
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد، وهو ماساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميتها؛
- ازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة الاداء المالي الكفوء؛
- للإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق اليه المؤسسات، من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافية والعائد الذي تحققه هذه المؤسسات؛
- تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمشروعات في إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية، والتي تنعكس بدورها على المجتمع، نظراً لأن منفعة المعلومات المالية المفصّل عنها من قبل المشروع لا تتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من استخدامها في موقف معين ولكن قيمة هذه المعلومات تتجدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها ذات علاقة استخدامها في مواقف متعددة؛
- تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالاجراءات والاساليب الموضوعية؛
- الوسائل التي تتخذها أنظمة تشخيص الاسباب التي تؤدي الى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الاداء المالي؛

¹ نادية محمد حمد محمد، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 42.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- المعوقات التي تواجه نظام الشفافية في الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجالات التطوير الممكنة لزيادة فعالية الاثار السالبة عن عدم الافصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- تحديد المشكلات الناشئة عندما يكون الافصاح المحاسبي غير ملائم.

الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي

لا بد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الافصاح عن معلومات معينة، ويوجد اتجاهين في الإفصاح:¹

أولاً: الاتجاه التقليدي في الإفصاح

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

ثانياً: الاتجاه المعاصر في الإفصاح

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:²

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة؛
- المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود؛
- إشباع حاجات المستخدمين الداخليين والخارجيين؛

¹ عبد المنعم عطا العلول، دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 23.

² عبد المنعم عطا العلول، مرجع سبق ذكره ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- تقديم معلومات عن صافي الموارد المتاحة لدى المؤسسة والالتزامات القائمة ومختلف التغيرات التي تطرأ على الأصول؛
- تقديم المعلومات المفيدة للذين يقومون بتدبير الموارد المالية سواء في الحاضر أو في المستقبل، وذلك بهدف ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد بين الوحدات؛
- تقديم معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛
- توفير المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنة بين مختلف السنوات؛
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي ومستوياته

تتعدد متطلبات الإفصاح المحاسبي بالنظر إلى مختلف أطرافه وسياساته، كما تتعدد مستوياته

الفرع الأول: متطلبات الإفصاح المحاسبي

تتمثل متطلبات الإفصاح المحاسبي فيما يلي:¹

¹ ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

1. السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2. الأطراف والصفقات الهامة

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3. الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة.¹ وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4. الشكوك حول استمرار المنشأة

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.²

¹ ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² المرجع نفسه، ص 91.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

5. الالتزامات المحتملة

تتمثل عادة بالالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

الفرع الثاني: مستويات الإفصاح المحاسبي

تتلخص مستويات الإفصاح المحاسبي في الآتي:¹

1. المستوى المثالي للإفصاح

وهو الإفصاح النظري الذي يمكن تطبيقه في الحياة العملية ويتحقق في ظل الشروط التالية:

- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون الأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصادقية؛
- أن يتم عرض القوائم المالية بالكيفية وفي الوقت الذي يتناسب مع حاجات ورغبات ذوي العلاقة.

2. المستوى الواقعي (الممكن أو المتاح) للإفصاح

بالنظر لصعوبة تحقيق المستوى المثالي عمليا، يشير هذا المستوى إلى مرونة الإفصاح عن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تتناسب النماذج المختلفة للقرارات وهذا يتطلب أيضا مرونة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.

كما أشارت لجنة التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أن الإفصاح المناسب على صلة وثيقة بمحتويات التقارير المالية وشكلها وبالمصطلحات المستخدمة فيها، أي يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية وجعلها غير مضللة.

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

¹ محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

سيتناول هذا المبحث مقومات الإفصاح المحاسبي، أنواعه، والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وتكاليفه

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة داخل المؤسسة و خارجها فيما يلي:¹

1. تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها ، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة. كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات ، لأن شكل و نوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

وتتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ومن بين هذه الفئات نذكر الآتي:

- المساهمين والمستثمرين
- المقرضين والدائنين
- المدراء والعمال
- العملاء

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملائمة ، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولاً

إن معيار المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات، والذي يتطلب توفر خاصيتين أساسيتين تتمثلان في : خاصية الملائمة ، خاصية المصداقية والاعتماد على المعلومة

3. تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها ، و يتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات

¹ صديق مسعود وصديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية. ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما: معلومات كمية وأخرى غير كمية.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولاً عاماً، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيلة والحذر.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع. رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.¹

¹ صديق مسعود وصديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

5. تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.¹

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وهي كالتالي:

1. الإفصاح الكامل أو الشامل

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ. وتأتي ضرورة الإفصاح الكامل عن أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.²

2. الإفصاح العادل

يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى

3. الإفصاح الكافي

يشير إلى الحد الأدنى الواجب إظهاره من المعلومات.

4. الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة المنشأة.

5. الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي

يتسم هذا الإفصاح عموماً باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضاً معلومات غير مالية كمية ووصفية مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية

¹ سعيدي سيف حنان وراشدي فاطمة، أهمية تطوير الإفصاح المحاسبي نحو نظام متكامل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 8.

² أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

6. الإفصاح الوقائي أو التقليدي

هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وتكاليفه

نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية، فإنه لا يتحدد فقط بإرادة المؤسسة، بل يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة التي قد تدعم أو تحد من مستواه، كما يترتب عنه في المقابل تكاليف تتحملها المؤسسة وعليه، سيتم فيما يلي التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى عرض مختلف التكاليف المرتبطة به.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تتأثر بها عملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، أهمها:¹

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم والتقارير المالية باختلاف نوعية المستخدمين لها، وهذا من خلال عدة عوامل لها علاقة بالمؤسسة ذاتها كالعوامل البيئية سواء العوامل الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، والتي لها تأثير على تسيير المؤسسة وتطورها، بالإضافة إلى طبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات سواء مستثمرين، مدققي حسابات، إلى غير ذلك من مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة (قوانين مراسيم منشورات لوائح وتعليمات... فهي تؤثر بصورة مباشرة في طريقة وعملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية

تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي قامت بإصدار

¹ ثاني عبد المومن وعيشاوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، حيث يقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الشفافية والإفصاح من الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف مستخدميها. وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي من شأنها الإضرار بصالح المؤسسة.

الفرع الثاني: تكاليف الإفصاح المحاسبي

إن قرارات الإفصاح المحاسبي تتأثر بالتكاليف المرتبطة به وهي كما يلي:

1. تكاليف التشغيل

وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، وغالبا ما تكون كبيرة وتختلف من شركة لأخرى ومن م¹ستخدم إلى آخر و تتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح.

2. التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية:

إذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع ، وكانت مفرطة في التفاؤل، فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة التنبؤات الخاطئة ، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح.

3. التكاليف السياسية

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو العكس ، وهي ما تسمى بالتكاليف السياسية

4. التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة

يعتبر التوسع في الإفصاح مؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها، ونجد من بينها المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة.

¹ ثاني عبد المومن وعيشاوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي

نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية والمصدقية، أصبح الالتزام بمتطلباته ضرورة أساسية لضمان جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة لمختلف المستخدمين .

وعليه، سيتم التطرق إلى قواعد ومتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، بهدف إبراز أوجه التكامل بينها في تنظيم عملية الإفصاح.

المطلب الأول: قواعد الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية ":

يرسم المعيار رقم (1) الإطار العام ويوضح مسؤولية عرض البيانات المالية ويقدم الإرشادات حول شكلها و هيكلتها

1. هدف المعيار

بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، وللوصول الى ذلك يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلتها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية .

2. النطاق

- بموجب المعايير المحاسبية يتم تطبيقه على البيانات المالية المتعلقة بجميع الأغراض وكيفية عرضها.
- تلبية جميع احتياجات المستخدمين من خلال توفير هذه البيانات المتعلقة بالأغراض العامة لعدم إمكانية طلبهم لتقارير خاصة.
- يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الشركات بما فيها شركات التأمين والبنوك.¹

¹ سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحيى فارس، المدينة، 2009، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

3. عرض البيانات المالية

يتم توضيح هيكلية المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها من خلال عرض القوائم المالية والهدف من ذلك هو تقديم المعلومات حول ماهية الشركة وادائها ومركزها المالي وتوضيح التدفقات النقدية لها لصالح خدمة المستخدمين لهذه البيانات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق ذلك يجب ان تحتوي القوائم المالية للشركة ما يأتي:

- الموجودات
 - المطلوبات .
 - حقوق المساهمين.
 - الايرادات والمصروفات للشركة وكذلك الارباح والخسائر.
 - التدفقات النقدية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1).
- ولا بد من معرفة اساليب عرض المعلومات وهي :
- الايضاحات بين قوسين وتكون في صلب القوائم المالية تستخدم للفت الانتباه .
 - الجداول المساعدة تكون ايضا في صلب القوائم المالية تساعد في معرفة الرقم الاجمالي.
 - الملاحظات الايضاحية يشار الى رقم ملحوظة ما في صلب القوائم وتظهر اسفل القائمة.
 - البنود المقابلة.¹

4. السياسات المحاسبية

للقيام بعملية عرض القوائم المالية تتبنى الشركة مجموعة من المبادئ المحاسبية والطرق والقواعد والممارسات والاعراف تدعى بالسياسات المحاسبية فيجب على الادارة الالتزام بها وتطبيقها ويتم اختيار السياسات من قبل الادارة لتطبيقها عند اعداد القوائم المالية للشركة وعند عدم وجود سياسات محاسبية وفقا للمعايير المحاسبية على الادارة ان تطبق حكمها لتطوير سياسة معينة توفر أعلى فائدة من المعلومات لخدمة المستخدمين للقوائم المالية.

ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي تحتم الافصاح عنها :

- سياسة التقييم (الكلفة التاريخية ، الكلفة الاستبدالية ، القوة الشرائية).
- سياسة تقييم المخزون
- سياسة الاستهلاك .

¹ سفير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- السياسات المحاسبية لمعالجة العقود للمقاولات طويلة الاجل .
- سياسة توحيد البيانات المالية .¹

5. ثبات العرض

- يجب الالتزام بعرض البنود من فترة إلى الفترات الالية لها إلا في الحالات الآتية:²
- عند حدوث تغيير مهم وهذا التغيير ينجم عنه عرض افضل للأحداث والعمليات
 - اجراء تغيير في العرض بسبب متطلبات المعايير أو تطلب ذلك تقديم تفسير معين.
 - تغيير عرض البيانات يتم في حالة ان المنفعة من تغيير العرض واضحة فضلا عن استمرار الهيكل
 - المعدل.

6. الاستمرارية للمنشأة

عند اعداد القوائم المالية يجب على الشركة ان تعدها على اساس الاستمرارية وتعني ذلك استمرار العمل خلال الفترة المحاسبية التالية ويتم ذلك من خلال اجراء تقييم يوضح بقاء الشركة مستمرة بأعمالها في حالة عدم التوقف عن الاعمال، وأن توضح ادارة الشركة فيما لو توقفت عن العمل او ستقوم بتصفية الشركة نهائيا.

7. المحاسبة على أساس الاستحقاق

ويعني اساس الاستحقاق ان الشركة المستمرة في اعمالها يجب ان تعد القوائم المالية الخاصة بها في نفس الفترة والاعتراف بالأحداث والعمليات عند حدوثها خلال الفترة المحاسبية وليس عند تحقق العملية نقدا او دفع او استلام النقود.

8. دورية التقارير

تقوم الشركات بتقديم تقاريرها المالية بصورة دورية وهي سنة مالية واحدة غالبا وهناك تقارير نصف سنوية وربع سنوية تقدم من قبل الشركات اي تقديم التقارير سنويا كحد ادنى

الفرع الثاني: معيار المحاسبة الدولي رقم (30) " الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة "

يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وبيان المعيار مصطلح

(مصرف) وهو يغطي المنشآت الالية:

¹ عبد المنعم عطا العلول، دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، ص 39.

² المرجع نفسه، ص 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- المؤسسات المالية.
- أي منشأة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع واقتراض الأموال بقصد الإقراض أو الاستثمار.
- المنشآت التي تدخل في نطاق الصيرفة والأنشطة المشابهة.¹

1. نطاق المعيار

استخدم لفظ بنك في هذا المعيار ليكون قد شمل كافة المؤسسات المالية التي تختص بالودائع والاقتراض ويجب على هذه المؤسسات ان تطبق هذا المعيار عند اعداد قوائمها المالية وهذا المعيار ملائم التطبيق بالنسبة للشركات سواء حمل اسمها لفظ بنك أم لا.

2. خلفية المعيار

يقوم البنك بتقديم القوائم المالية التي يحتاجها المستخدمون وتحتوي هذه القوائم على المعلومات الموثوقة والملائمة والقابلة للمقارنة لمساعدة هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات الصائبة فضلاً عن توفير المعلومات الخاصة بفهم السمات لطبيعة أنشطة البنوك.

3. السياسات المحاسبية

يتم استخدام طرق مختلفة للقياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة وعلى الرغم من المحاولات لإيجاد توافق بين هذه الطرق وانسجامها إلا أنه يؤدي إلى الخروج عن نطاق هذا المعيار. لذلك هناك حاجة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وكالاتي:

- تحقق الإيرادات الرئيسة.
- بتقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار.
- تأسيس قياس واعداد الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات.
- يجب التفرقة بين الاحداث التي تحقق موجودات ومطلوبات معاً والعمليات والأحداث التي تحقق مطلوبات احتمالية فقط.

4. قائمة الدخل

¹ محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 35.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يتم الإفصاح في هذه القائمة عن الإيرادات والمصروفات وتبويبها حسب طبيعتها وكذلك بيان مقدار كل من الإيرادات والمصروفات بصورة رئيسة فضلاً عن تقديم الإفصاحات الكاملة عن كل بند على الأقل في قائمة الدخل أو على شكل ملاحظات إضافية تدرج بالقوائم.¹

5. الميزانية

تظهر قائمة المركز المالي موجودات الشركة ومطلوباتها إضافة إلى حقوق الملكية في لحظة زمنية معينة، وتسمى هذه القائمة أحياناً بقائمة الوضع المالي، لذلك فهي تختلف عن بقية القوائم المالية الأخرى التي تقوم الوحدة بإعدادها، لأنها توضح الوضع المالي في لحظة معينة، وغالباً ما تكون نهاية السنة المالية، في حين أن القوائم المالية الأخرى تعرض الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة

المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية IFRS

صدرت معايير الإبلاغ المالي الدولية ابتداء من العام 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية.

1. تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى IFRS01

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى، قوائم ذات جودة عالية من

حيث:

- جعلها واضحة وقابلة للمقارنة
- تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير
- مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم.²

¹ محمد باقر كرجي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² المرجع نفسه، ص 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

2. الدفع على أساس الأسهم

ويهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها وذلك من أجل مكافأتهم بما في ذلك المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين وغيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين. يطبق المعيار ابتداء من عام 2005 وقد تم تعديله عام 2008، حيث يطبق بعد تعديله ابتداء من عام 2009.

3. اندماج الأعمال IFRS (3) Business combinations

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 ويقتضي هذا المعيار:

- استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الاندماج
- تحديد الشركة المشتري .
- قياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة .
- أسس الاعتراف بشهرة المحل .
- الاعتراف بالأصول والالتزامات عند الاندماج

يطبق المعيار ابتداء من عام 2004 ويطبق بعد تعديلات 2008 ابتداء من 2009.

4. عقود التأمين IFRS (4) Insurance Contracts :

يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود. ويتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين وعلى الإفصاح المتعلق بها . يطبق ابتداء من 2005.

5. الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي 25 ويقتضي المعيار ما يلي :

- قياس الأصول المحتفظ بها برسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل.
- عرض الأصول المحتفظ بها برسم البيع في الميزانية بشكل منفصل.
- عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل يطبق ابتداء من عام 2005

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

6. استكشاف وتقييم الموارد المعدنية IFRS (6) Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

يتطلب المعيار معالجة مصاريف الاستكشاف والتقييم ، تقييم أصول الاستكشاف لتحديد الانخفاض في القيمة ،
(الإفصاح عن الأصول)

7. الأدوات المالية : الإفصاح IFRS(7) Financial Instruments Disclosures

يهدف المعيار إلى الطلب من المنشآت توفير الإفصاحات في قوائمها المالية، وذلك لتمكين مستخدميها من
تقييم: (أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها ، طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة
عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها)

8. القطاعات التشغيلية IFRS(8) Operating Segments

يهدف هذا المعيار إلى حث الشركات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة
فعايلات الشركة التي تمارسها وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية المحيطة بها.¹

المطلب الثالث: الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية لمنع حدوث فراغ في حال التوقف عن العمل
بها، وعليه استمر العمل في مجال المحاسبة بالمشروع المحاسبي العام، إلى غاية سنة 1988 أين بدأ التفكير في تغيير النهج
الاقتصادي المتبع بسبب التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وعليه بدأت أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر سنة
1998 والتي انتهت بإنشاء النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية، والذي طبق في المؤسسات
الجزائرية بداية من سنة 2010

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

حسب المادة (3) من القانون 07-11 بشار إلى النظام المحاسبي المالي يعرف بالمحاسبة المالية وهي عبارة عن نظام لتنظيم
المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة
عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية²

¹ نذير سمي، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة من مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية
معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 16.

² بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، مقارنة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد
السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014، ص 162.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF)

يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:¹

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الأنظمة المالية المحاسبية؛
- تعظيم الاستفادة من مزايا (SCF) خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية؛
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر لعدم وجود مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية أو عدم فهم المعلومات المفصّل عنها؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبية الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسات على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية وإمكانية مقارنة نفسها مع المؤسسات الأجنبية لتشابه القوائم المالية المفصّل عنها.
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح على المعلومات، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات؛
- المساعدة على تحسين مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

الفرع الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة، وقد ركزت الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح عن معلومات، ويظهر هذا من خلال العمل على تحسين المعلومة المحاسبية من خلال جعلها تتلاءم مع ما هو معمول به دوليا، وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى ضرورة الإفصاح المحاسبي من خلال ما جاء في نص المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156، والتي نصت على ضرورة أن تبرز القوائم المالية

¹ طحاح فضيلة، قمان عمر، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 572.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على قرار مستعملها اتجاه المؤسسة، بالإضافة إلى المادة 19 من نفس القانون، والتي أشارت إلى أنه يجب أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة من خلال منح معلومات حقيقية عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للمؤسسة

1. المعلومات العامة التي يجب الإفصاح عنها

أشار النظام المحاسبي المالي ضمن الفقرة 103 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بوجوب إظهار مجموعة من المعلومات ضمن القوائم المالية والمتمثلة فيما يلي:¹

- تسمية المؤسسة؛
- الاسم التجاري؛
- رقم السجل التجاري للمؤسسة المفصحة عن القوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور ؛
- كما تفصح عن معلومات أخرى تساعد في تحديد هوية المؤسسة، والمتمثلة فيما يلي:
- عنوان مقر المؤسسة الشكل القانوني؛
- مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية؛
- طبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

جاء في الفقرة (1.220) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أن الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما يتم الفصل بينها إلى أصول جارية وأصول غير جارية وخصوم جارية وخصوم غير جارية.

¹ العتلي مروة، محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2024، ص 61.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

وجاء في نفس الفقرة الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل عند وجود عمليات تتعلق بها، حيث يتم الإفصاح في جانب الأصول على: التثبيات المعنوية التثبيات العينية الاهتلاكات المساهمات، الأصول المالية، المخزونات أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) الزبائن والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)، وخزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الموجبة.

أما جانب الخصوم فيتم الإفصاح على رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإفقال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة المؤسسات والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، رصيد الأعباء والخصوم المماثلة منتوجات مثبتة مسبقاً)، خزينة الأموال السالبة ومعدلات الخزينة السالبة.

وفي حالة الميزانية المدججة يتم الإفصاح أيضاً على المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة والفوائد ذات الأقلية.

وقد أشارت الفقرة (3.220) من نفس القرار إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن الميزانية أو في الملحق، والمتمثلة في وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات، حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة، مبالغ للدفع والاستلام المؤسسة الأم، الفروع، المؤسسات المساهمة في المجمع جهات أخرى مرتبطة (مساهمين مسيرين...) عدد الأسهم المرخصة والصادرة والمحرة كلياً، القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية، عدد الأسهم التي تمتلكها المؤسسة وفروعها والمؤسسات المشاركة الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع، حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم، مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، ووصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.¹

3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حساب النتائج

أشارت الفقرة (2.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن حساب النتائج، والمتمثلة في: تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال) منتجات الأنشطة العادية المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للاهتلاكات وخسائر

¹ العتلي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

القيمة التي تخص التثبيات العينية المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، والنتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لمؤسسات المساهمة.

أما في حالة حساب النتائج المدجة فيتم الإفصاح أيضا على حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية حصة الفوائد ذات الأقلية.

وقد أشارت الفقرة (3.230) إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن حساب النتائج أو في الملحق، والمتمثلة في تحليل منتجات الأنشطة العادية، مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

يمكن للمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة ضمن الملحق، فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها واحتياجاتها.¹

4. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول سيولة الخزينة

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. أشارت الفقرة (2.240) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن جدول سيولة الخزينة، حيث تعمل على تقديم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها والمتمثلة في: التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة) تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)، تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على عدة وترتيب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

¹ العتلي مروة،، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

ووفقا للفقرة (3.240) من نفس القانون يتم عرض جدول سيولة الخزينة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وتمثل الطريقة المباشرة الموصى بها في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية الزبائن الموردون الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان العناصر التالية:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات، تغيرات الموردين...؛
- التفاوت أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

5. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغير الأموال الخاصة

تعرف الفقرة (1.250) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 جدول تغير الأموال الخاصة بأنه تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية. وقد تم الإشارة في نفس الفقرة إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن جدول تغير الأموال الخاصة والمتمثلة في: النتيجة الصافية للسنة المالية تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة عمليات الرسملة الارتفاع الانخفاض التسديد...)، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

6. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية

الملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، كما أنه يتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات، ومن بين المعلومات الموجدة في الملحق نجد:¹

¹ العتلي مروة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسدة ومبررة؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرتها طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الضرورية للحصول على صورة وافية.

الفرع الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية

إن التزام المؤسسات بالشفافية والإفصاح يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش خاصة مع انتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات لكون أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها، على ما ينشر من معلومات في تقارير المؤسسات، إذ تعتبر التقارير المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ عن المعلومات المالية، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية بشكل الذي يسمح بتوفير معلومات موثوقة وملائمة وقابلة للمقارنة . فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية التي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح، ذلك أن الإصلاح التي تبناه النظام المحاسبي المالي يوفر إطاراً حامياً لظهور هذه تصرفات ويحد من محاولات التظليل هذه، و هو يحسن درجة الوضوح و الشفافية ويوفر المصدقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية. لذلك فقد ركز على زيادة مستوى الإفصاح وبأشكال مختلفة سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن قوائم المالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.¹

¹ جنينة جمال ومحصول نعمان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2023، 39.

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

خلاصة

يتضح مما سبق أن الإفصاح المحاسبي أداة أساسية لضمان شفافية المعلومات المالية وموثوقيتها، مما يعزز ثقة مختلف المستخدمين ويساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. وقد تبين أن مستوى الإفصاح يتأثر بعدة عوامل، كما يرتبط بتكاليف تتحملها المؤسسة مقابل تحقيق منافع أهمها تحسين السمعة وتقليل عدم تماثل المعلومات.

كما أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية (IAS/ IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF) يساهم في توحيد الممارسات المحاسبية ورفع جودة التقارير المالية، وهو ما يعزز كفاءة الأسواق ويدعم الشفافية على المستويين الوطني والدولي.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية بينك القرض الشعبي الجزائري

وكالة رقم 213 بالطارف

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لموضوع واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الجزائرية، وعرض كل المفاهيم المتعلقة به في الفصل السابق، سيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة بإسقاط ذلك على أرض الواقع من خلال عينة من إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة البنك رقم 213 بولاية الطارف.

لهذا تم اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار مجموعة من الفرضيات المرتبطة بهذا الموضوع، عن طريق التقرب المباشر من إطارات وموظفي البنك، وسبر آرائهم حول مختلف أبعاد هذا الموضوع، وذلك انطلاقا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك بعض الأدوات الكيفية والكمية المتمثلة في الاستبيان والاختبار الإحصائي، ومن ثم محاولة تفسير النتائج والوصول إلى الإلمام بكل جوانب الموضوع والتعرف أكثر على واقع الالتزام بالإفصاح المحاسبي بالمؤسسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطوة التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 213 بالطارف

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل نتائجها

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 213 بالطارف

كأي دراسة ميدانية، يتناول هذا المبحث تقديم عام لوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بالطارف، انطلاقا من التعريف بالبنك بصفة عامة ثم التطرق إلى وكالة الطارف وهيكلتها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال استعراض نشأة البنك ومهامه الأساسية

أولا: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري:

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1969/12/26 بموجب الامر 66/ 366 مقررته الرئيسي بشارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة براس مال بلغ 15 مليون دينار جزائري فأصبح يدير النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية وتبعا للإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر فقد تم اعاده هيكلته لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 وتحول الى 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار 89,000 حساب تجاري للزبائن.

طبقا للقانون الاساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة فمهمه القرض الشعبي تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والاشغال العمومية، قطاع الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، وسائل الاعلام، الصناعة المتوسطة والصغيرة والتقليدية.

وطبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فان القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية والقرض وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف اشكالها والمساهمة في رؤوس اموال كل المؤسسات وفتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية.¹

ثانيا: مهام القرض الشعبي الجزائري

تتمثل مهام القرض الشعبي الوطني في:

- ✓ تمويل قروض الشباب ANSEJ، CNAC، ANGEM ؛
- ✓ يلعب دور الوسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية (سندات عامة وتمويل المشتريات الدولة)؛
- ✓ القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك؛

¹ موقع البنك على شبكة الأنترنت، <https://www.cpa-bank.dz/> ، أطلع بتاريخ 2026/06/06 على الساعة 20:00.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

✓ اقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات غير الزراعية وفي ميدان الانتاج والتوزيع والمتاجرة عموما؛

✓ اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها واقراض المهن الحرة وقطاع المياه؛

✓ تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل؛

✓ تمويل القطاع السياحي والاشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري.

المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف 213

تعتبر وكالة الطارف من بين وكالات القرض الشعبي الجزائري التي تحمل رقم 213 تحت أمر 3/2 والتي هي ضمن مجموعة الاستغلال للشرق وتضم ولاية الطارف وكالتين الاولى بالطارف والثانية بالقالة.

1. نشاه القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف 213

تأسس القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف سنة 1991، مقره نهج أول نوفمبر 1954 بولاية الطارف ولقد وجهت هذه الوكالة للقيام بمهام اساسية جاءت بالتوازي مع قوانين التي تسيير العمل البنكي وذلك من أجل:

- تطوير راس ماله الاقتصادي بتحسين حصة البنك من العمليات المقامة في مكان ومحيط الوكالة.
- المساهمة في تحسين المردودية الاقتصادية للبنك بتحسين النتائج ونوعيه التسيير.

2. مهام القرض الشعبي الوطني لوكالة الطارف

تتمثل هذه المهام الأساسية في النقاط التالية:¹

- السهر على التسيير العقلاني والرشيد للسيولة؛
- تحقيق مخطط للإسهام الاقتصادي؛
- دراسة العمليات البنكية المقدمة من طرف العميل بدراسة العلاقات الاقتصادية المتبعة مع هذا الأخير؛
- تأمين التسيير والمتابعة للديون المقررة والضمانات المشروط؛
- دراسة عمليات الاقتصاد الخارجي في جدول المسؤوليات المقدمة؛
- السهر على التطبيق الصارم لتنظيم التحويلات والاجراءات السرية المفعول المنظمة لعمليات الاقتصاد في الخارج؛
- ضمان تسيير حقوق غير المدفوعة ومتابعه تغطيتها.

3. اهداف القرض الشعبي الجزائري:

تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذلك العام وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت او تجارية وثم وضع اهداف لمسايرة هذا التطور وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:

¹ معلومات مقدمة من طرف البنك

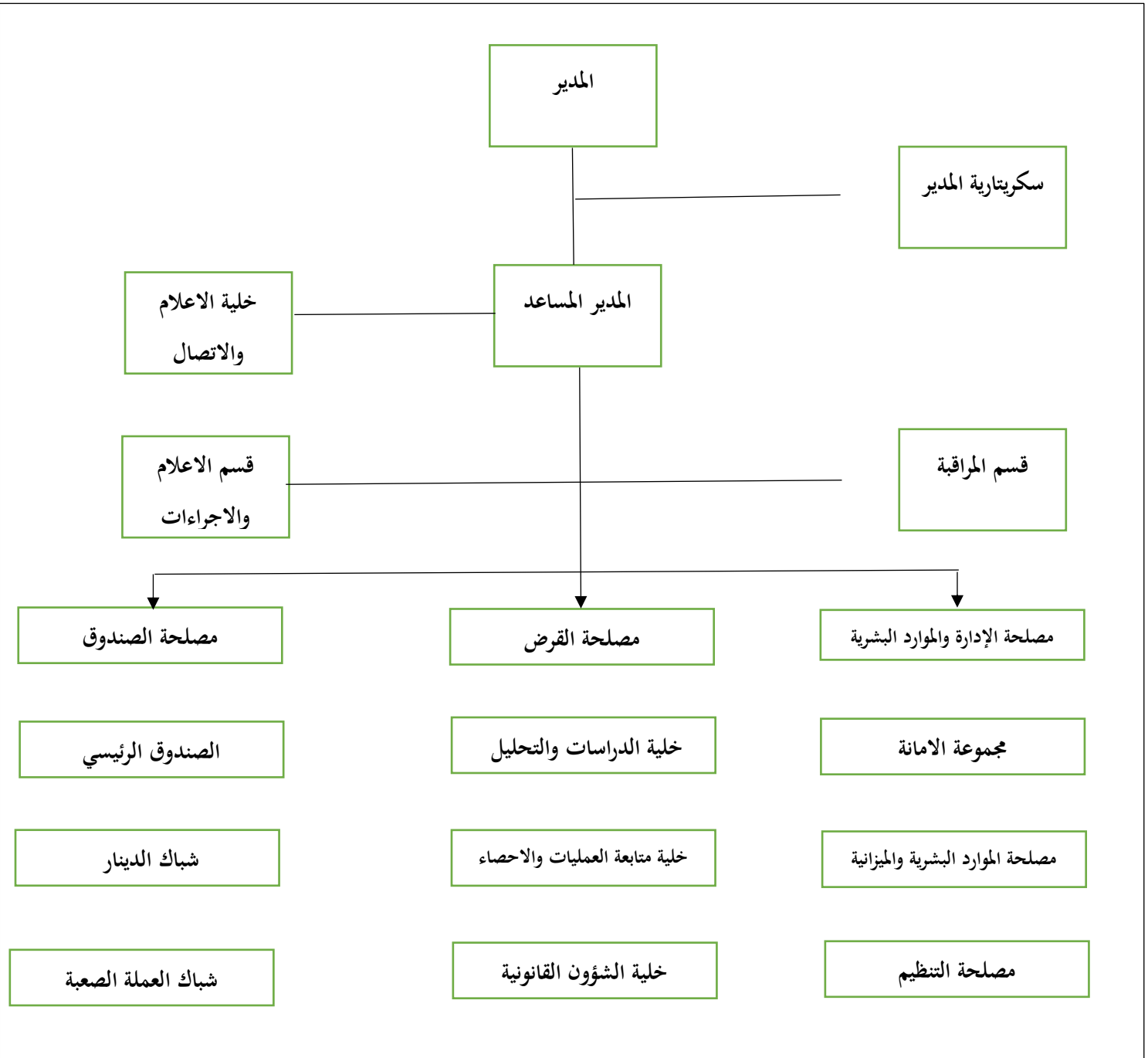
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- تحقيق لا مركزيه القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والعميل؛
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة؛
- التوسيع ونشر الشبكة واقتراجه من العميل؛
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذلك الوسائل التقنية الحديثة؛
- التسيير الديناميكي لخزينه البنك؛
- تقوية الرقابة على المستوى المختلف مراكز المسؤولية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف 213

يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لوكالة الطارف (213)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

من خلال الشكل السابق يتضح أن القرض الشعبي الجزائري يتكون من المصالح التالية:

- مديره الوكالة:

مدير الوكالة مكلف بالقواعد الاستراتيجية للبنك والقيادة المثلى والفعالة للوظائف والمهام ويعمل على تحقيق المهام الموكلة له من الإدارة العامة.

- المدير المناوب:

المدير المناوب مكلف بتعويض مدير الوكالة وربط كل نشاطات الوكالة.

- مصلحة الصندوق

انهاء المهام الرئيسية التي يقوم بها الصندوق وهي استقبال العملاء ومعالجه جميع العمليات المتعلقة بالدينار الجزائري كما يقوم الصندوق بتسيير خزينه الوكالة والعمله الصعبة حيث تتم هذه العمليات في ظل توفير السيولة النقدية ومعالجه عملياتها المادية.

- مصلحة القرض:

ان في هذه المصلحة تتم الدراسة الكاملة للقرض وتوقع الاخطار الناجمة عنه كما تقوم هذه المصلحة بتحديد القروض المسموحة ثم متابعتها تغطية ديونها.

- مصلحة التجارة الخارجية:

هذه المصلحة تستجيب لمتطلبات واوامر العملاء الذين في الغالب لا يملكون معرفه كامله ودراية بكل القوانين وتنظيم التجارة الخارجية اذ يجب توعيتهم واعلامهم ونصحهم وتوجيههم خاصه مع تطوير القوانين الدولية للتحويل وقوانين الصرف.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل نتائجها

يتناول المبحث الاطار المنهجي للدراسة عبر التطرق لمنهج الدراسة ومصادر البيانات ثم الوصول لتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

بغية الوصول للنتائج التي تمت من أجلها الدراسة لا بد من إتباع منهج محدد يمثل الطريقة التي يتم إتباعها بغية الوصول لأهداف الدراسة، كم تم استخدام العديد من الأدوات المصادر لإثراء الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من أجل وصف واقع ممارسات الإفصاح المحاسبي في البنك محل الدراسة.

ثانياً: مصادر جمع البيانات

تطلبت عملية إنجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1. المصادر الثانوية:

والتي تشمل مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، مقالات، أطروحات مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، وغيرها، ذات العلاقة بموضوع الإفصاح المحاسبي، بهدف تكوين صورة واضحة عنه حتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

2. المصادر الأولية

تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات في جمع المعلومات الضرورية من الميدان محل الدراسة وذلك عن طريق استخدام:

- الاستبيان:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الاستبيان باعتباره من أهم أدوات الدراسة التي تمكن من الحصول على المعلومات، وهو عبارة عن استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة، سلمت للمبحوثين للإجابة عنها وإرجاعها.

وقد تم إعداد الاستبيان بناء على موضوع الدراسة ومتغيرها، بحيث تضمن مجموعة من الفقرات موزعة على مجموعة من المحاور لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بداية من إعداد استبيان أولي، ثم عرضه على الأستاذة المشرفة ومجموعة من الأساتذة المحكمين للتحقق من مدى ملائمتها لمتطلبات الدراسة وتعديله بعد ذلك وتوزيعه على عينة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة.

- المقابلة:

من أجل الحصول على المعلومات بشكل مباشر، تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع معظم أفراد عينة الدراسة بهدف توضيح فقرات الاستبيان لضمان الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الواردة فيه نظرا لملاحظتنا صعوبة فهمهم لبعض فقرات الاستبيان وعدم إلمامه بالموضوع، وكذلك للتأكد من عدم ترك الإجابة عن أي سؤال يمكن أن يؤثر على قبول الاستبيانات للتحليل الإحصائي.

ثالثا: حدود الدراسة

تحددت هذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية:** عالجت الدراسة الميدانية الواقع العملي للإفصاح المحاسبي في مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري.

- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 10 مارس إلى 20 أبريل 2025.

- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة الميدانية إلى آراء مجموعة من المبحوثين من الإطارات والموظفين العاملين في بنك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو جميع العناصر ومفردات الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري

ثانيا: عينة الدراسة

لذلك فقد تم توزيع الاستبيان على عدد من الإطارات والموظفين بالمؤسسة سألقة الذكر، حيث تم توزيع 30 استبيانا وهو تقريبا العدد الكلي لموظفي البنك، وتم استرجاعها جميعا.

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية للدراسة

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل المعالجة الإحصائية لنتائج الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss النسخة 27، وذلك بعد أن تمت عملية جمع البيانات، ومن ثم فرزها وترميزها، ثم معالجتها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي:

- **الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية:** تم استخدامها من أجل تمثيل الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- معامل ألفا كرونباخ (Alpha de cronbach): من أجل قياس مدى ثبات الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة ككل؛
 - الوسط الحسابي: لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان ومؤشر لترتيب الأبعاد حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة،
 - الانحراف المعياري: تم استخدامه لبيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛
 - اختبار T للعينة الواحدة: استخدم في اختبار فرضيات الدراسة.
- ثانيا: وصف أداة الدراسة

1. وصف الاستبيان:

بعد الاطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك لجمع البيانات من أفراد العينة المكونة من موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري، وقد تم مراعاة أن يكون الاستبيان شاملا لمختلف بيانات الموضوع.

وقد احتوى الاستبيان على ما يلي:

- المحور الأول: شمل البيانات الديمغرافية الشخصية الخاصة بالأفراد المبحوثين (الموظفين) وقد تضمن هذا الجزء 5 أسئلة تتعلق بالجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة.

• المحور الثاني: شمل الفقرات الخاصة بقياس الإفصاح المحاسبي وهي في 20 فقرة موزعة على 5 أبعاد كما يلي:

- البعد الأول: الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية: ويتضمن أربعة فقرات
- البعد الثاني: الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة: ويتضمن أربعة فقرات
- البعد الثالث: الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة: ويتضمن أربعة فقرات
- البعد الرابع: الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة: ويتضمن أربعة فقرات
- البعد الخامس: الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية: ويتضمن أربعة فقرات.

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "likerte scale" لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته من عدمها على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة، حيث يختار المبحوث واحدا منها على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

الجدول رقم 01: درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس ليكرت

فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على الوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد خمسة مستويات هي: المنخفض، المتوسط، والمرتفع.

حيث طول الفئة = الحد الأعلى - الحد الأدنى / عدد المستويات = $0.8 = 5/1-5$

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- المجال: [1.8-1]: منخفض جدا

- المجال: [2.6-1.8]: منخفض

- المجال: [3.4-2.6]: متوسط

- المجال: [4.2-3.4]: مرتفع

- المجال [5-4.2]: مرتفع جدا

2. قياس صدق وثبات الاستبيان:

- قياس الصدق الظاهري للاستبيان:

بعد صياغة الاستبيان بمساعدة الأستاذة المشرفة، لدراسة دقة صياغة العبارات ودرجة ملائمتها لأهداف الدراسة كان لابد من قياس الصدق الظاهري له واختباره، تم عرضه فيما بعد ذلك على استاذين محكمين ذوي الاختصاص من أجل معرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط الفقرات ومقدار ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة وشمولية الأبعاد، وقد تم الأخذ إجمالا بكل توجيهاتهم شكلا وجوهرا، إذ أضيفت فقرات جديدة وحذفت أخرى واستبدلت بفقرات أكثر ملائمة بما يضمن الدقة في القياس، ليتم في الأخير الحصول على الاستبيان في صورته النهائية.

- قياس ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا ما يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكراره على عينة الدراسة.

ولغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) لمعرفة مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج، وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

الجدول رقم 02: اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
معامل ألفا كرونباخ الكلي	20	0.851

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v.27

يوضح الجدول أعلاه معاملات الثبات (Alpha cronbach) للاستبيان، حيث بلغت 0.851 في حين بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي للاستبيان 0.851 وهي قيمة كبيرة وأعلى من معامل القبول 0.60، وهذا ما يدل على صلاحية أداة الدراسة وثبات محاورها وقوة تماسكها الداخلي.

- قياس صدق الاستبيان:

يتم قياس مدى صدق الاستبيان عن طريق جذر معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي، حيث بلغ 0.922 وهو معامل عالي يبين صدق الأداة وصلاحيتها للدراسة.

- قياس الاتساق الداخلي

من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل محور مع المحور الذي تنتمي إليه ومع محورها هذا المحور الذي تنتمي إليه الفقرات، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 03: الارتباط بين عبارات الاستبيان مع محورها

الفقرة	معامل الارتباط مع المحور
01	0.596**
02	0.448**
03	0.428**
04	0.661**
05	0.561**
06	0.463**
07	0.622**
08	0.365**
09	0.546**
10	0.023
11	0.361*

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

0.513**	12
0.454*	13
0.267*	14
0.592*	15
0.684*	16
0.559**	17
0.633**	18
0.653**	19
0.677**	20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v.27

دراسة الارتباط بيرسون بين فقرات الاستبيان والمحور، حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن هناك ارتباط (الصدق) لفقرات المحور بالدرجة الكلية له مع تباين في قوة الارتباط، حيث كلما كانت قيمة معامل الارتباط أقرب من 01 كلما كان الارتباط قويا، والعكس.

كما يتضح من خلال الجدول أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 باستثناء الفقرة العاشرة، وهذا لا يؤثر على الاتساق العام للاستبيان، ويشير ذلك لوجود درجة عالية من صدق المحاور.

3. اختبار التوزيع الطبيعي

جدول رقم 04: اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)

مستوى المعنوية	قيمة Z de Kolmogorov-Smirnov	محتوى المحور والأبعاد
0,000	0.272	الإفصاح المحاسبي

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

ويوضح الجدول السابق نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، حيث تشير النتائج إلى أن مستوى المعنوية Sig أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي بيانات المحاور لا تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بعد جمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، يتناول هذا المبحث وصف وتحليل متغير الدراسة الميدانية المتمثل في الإفصاح المحاسبي، وقبل ذلك سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

المطلب الأول: وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينة البنك محل الدراسة

سيتم في هذا المطلب تناول المعلومات الشخصية المتعلقة بأفراد الدراسة والتي تتمثل في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي.

– الجنس:

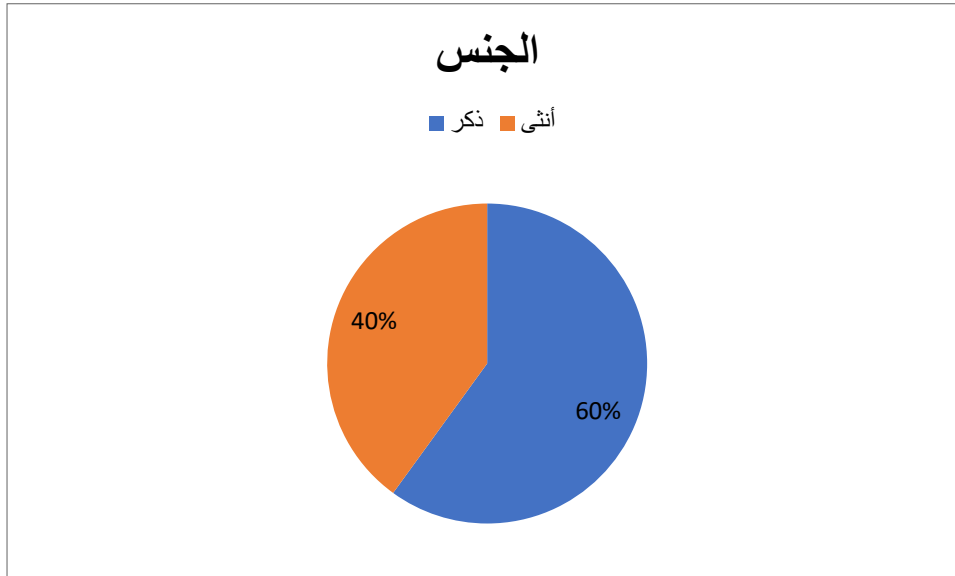
الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	18	60%
أنثى	12	40%
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

ويمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 02-05

يوضح الجدول والشكل السابقين عدد المستجوبين حسب الجنس من فئة موظفي وكالة البنك، حيث كانت فئة الذكور هي الأكبر بنسبة 60%، بينما بلغت نسبة الإناث 40%.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- العمر

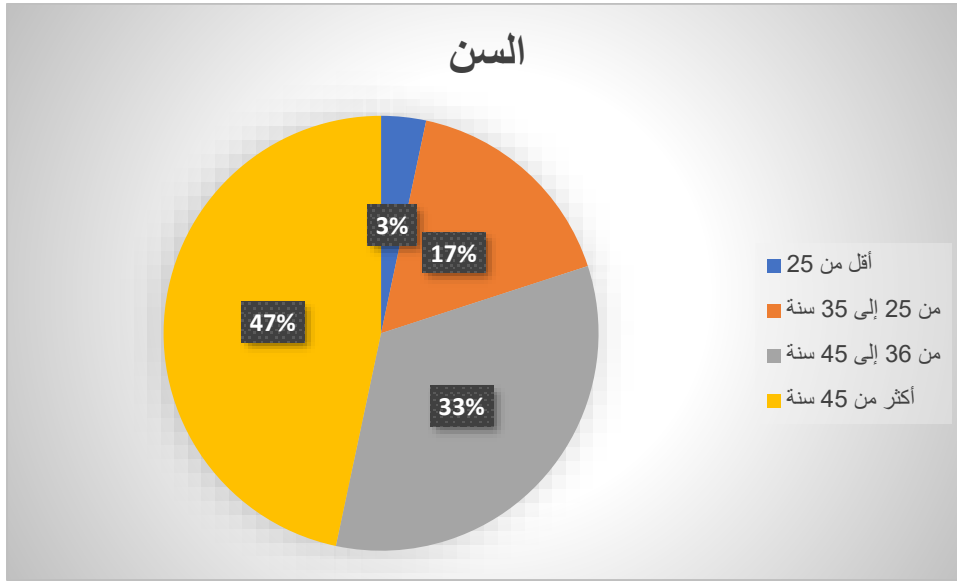
الجدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25	01	3.33%
من 25 إلى 35 سنة	05	16.66%
من 36 إلى 45 سنة	10	33.33%
أكثر من 45 سنة	14	46.66%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

ويمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل 03: توزيع العينة حسب السن



المصدر: إعداد الطالبتين بناء الجدول رقم 02-06

يوضح الجدول والشكل السابقين عدد أفراد الفئة المدروسة حسب السن لوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بالطارف، حيث يتبين أن أغلبية أفراد عينة الدراسة والمقدرة نسبتهم ب 46.66% يبلغ سنهم أكبر من 45 سنة، فيما بلغت نسبة من هم في سن يتراوح ما بين 36 سنة و 45 سنة النسبة 33.33%، تليها فئة من يبلغون من 25 إلى 35 سنة بنسبة 16.66%، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة عينة الدراسة الذين يبلغون من العمر أقل من 25 سنة بموظف وحيد.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- المستوى التعليمي

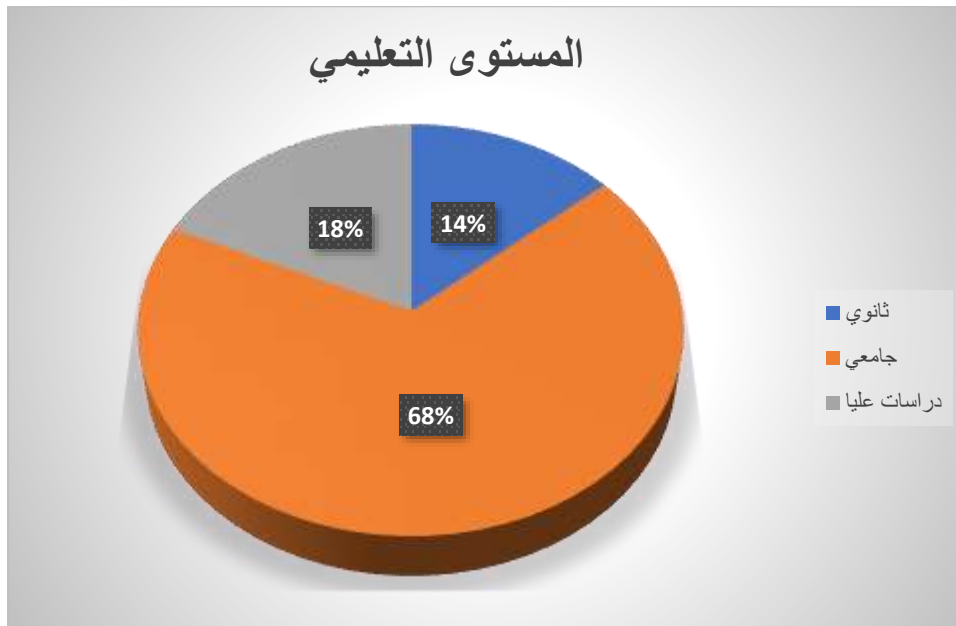
الجدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	03	10%
جامعي	15	76.66%
دراسات عليا	04	13.3%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

ويمكن توضيح نتائج الجدول السابق من خلال الشكل الموالي:

الشكل 04: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: إعداد الطالبتين بناء الجدول رقم 02-07

يشير الجدول والشكل السابقين أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون مستوى جامعي، وهذا ما يتوافق ومتطلبات التوظيف بالبنك، وذلك بنسبة 76.66%، بينما يمتلك 04 موظفين دراسات عليا تمثل النسبة 13.33%، فيما يمتلك 03 موظفين مستوى ثانوي يمثلون نسبة 10% محتلين المرتبة الأخيرة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

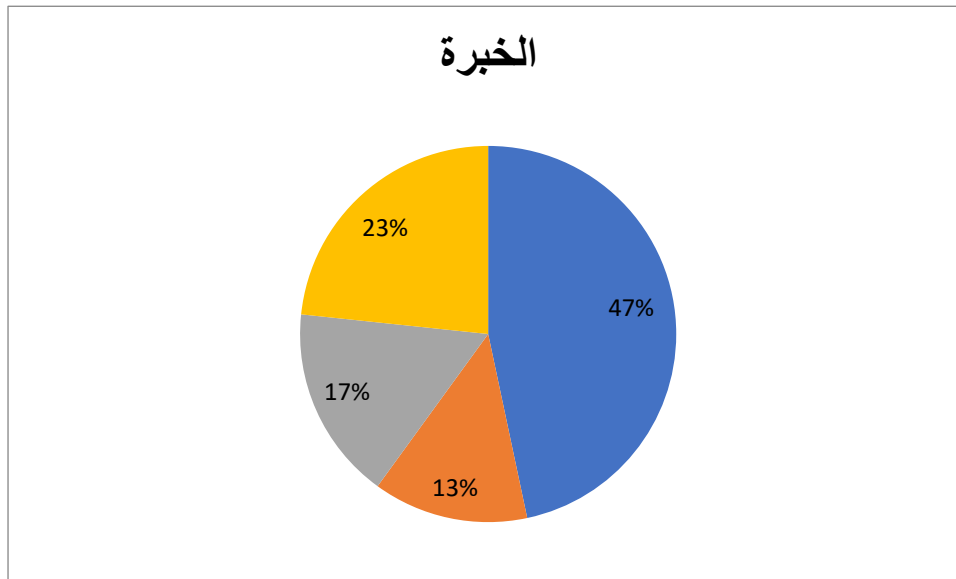
– الخبرة المهنية

الجدول رقم 08: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل تماما من 5 سنوات	04	13.33%
من 5 إلى 10 سنوات	05	16.66%
من 11 إلى 15 سنة	07	23.33%
أكبر من 15 سنة	14	46.66%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

الشكل 05: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: إعداد الطالبتين بناء الجدول رقم 02-08

يشير الجدول والشكل السابقين أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون عدد سنوات خبرة أكبر من 15 سنة بنسبة 46.7%، وفي المرتبة الثانية تأتي فئة الموظفين الذين يمتلكون عدد سنوات خبرة من 11 إلى 15 سنة، بنسبة 23.3%، متبوعة بفئة الموظفين الذين يملكون عدد سنوات خبرة من 05 إلى 10 سنوات ب 16.7%، وأخيرا جاءت فئة من يملكون عدد سنوات أقل من 5 سنوات ب 13.3%.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

المطلب الثاني: تحليل مستوى تطبيق محاور الدراسة بالقرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

بغية التحقق من تطبيق محاور الاستبيان بالبنك محل الدراسة، تم تحليل مستوى اهتمام عينة الدراسة بهذه المحاور، وذلك عن طريق قياس درجة موافقتهم على كل فقرة من فقرات الاستبيان بمختلف أبعاده، بالإضافة إلى دراسة الوسط الحسابي لكل فقرة بغية ترتيب الفقرات حسب الأهمية وقيمة الانحراف المعياري لمعرفة درجة التشتت لكل فقرة.

الجدول رقم 09: وصف وتشخيص عبارات وأبعاد الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر عينة مؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1. يفصح البنك بوضوح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية	3.76	1.16	02	مرتفع
2. يفصح البنك بوضوح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية	3.46	1.04	04	
3. يوضح البنك الأسس المحاسبية المعتمدة في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات	4.13	0.93	01	مرتفع
4. تتسم السياسات المحاسبية المفصّل عنها بالوضوح وسهولة الفهم.	3.76	1.27	03	مرتفع
البعد الأول: الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية	3.78	0.78	-	مرتفع
1. يفصح البنك عن المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة بصورة واضحة	3.80	1.18	04	مرتفع
2. يتم الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين البنك والأطراف المرتبطة بها	4.13	0.57	02	مرتفع
3. يوضح البنك حجم المعاملات المنجزة مع الأطراف ذات العلاقة	4.00	0.87	03	مرتفع
4. يعد الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة كافيا لاتخاذ القرارات المالية المناسبة	4.40	0.62	01	مرتفع
البعد الثاني: الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة	4.08	0.55	-	مرتفع
1. يوفر البنك معلومات كافية حول الأحداث التي قد تؤثر في قرارات المستخدمين	4.30	0.53	01	مرتفع جدا
2. يفصح البنك عن الأحداث الجوهرية التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية	4.20	0.71	02	مرتفع جدا
3. يتم توضيح أثر الأحداث اللاحقة على الوضعية المالية البنك	4.20	0.76	03	مرتفع
4. تتسم المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة بالوضوح والدقة	4.20	0.99	04	مرتفع
البعد الثالث: الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة	4.22	0.43	-	مرتفع جدا
1. يتم توضيح المخاطر التي قد تهدد استمرار نشاط البنك	3.90	0.71	03	مرتفع
2. تكشف المؤسسة عن المخاطر الجوهرية المرتبطة بالاستمرارية عند وجودها.	4.30	0.59	01	مرتفع جدا
3. تتميز المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية بالوضوح والشفافية	4.16	0.59	02	مرتفع
4. يمكن الاعتماد على المعلومات المفصّل عنها لتقييم قدرة البنك على الاستمرار مستقبلا	3.73	1.17	04	مرتفع
البعد الرابع: الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة	4.02	0.52	-	مرتفع
1. يقدم البنك معلومات مفصلة حول التزاماتها المالية المختلفة	3.83	1.17	04	مرتفع
2. يتم توضيح آجال استحقاق الالتزامات المالية بصورة مناسبة	3.90	0.95	02	مرتفع

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

مرتفع	01	1.03	3.96	3. يكشف البنك عن القروض والتعهدات المالية المترتبة عليها
مرتفع	03	1.24	3.90	4. يسهم الإفصاح عن الالتزامات المالية في إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك.
مرتفع	-	0.82	3.90	البعد الرابع: الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

بناء على نتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. بعد الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية

تشير نتائج هذا البعد إلى أن جميع العبارات جاءت ضمن المجال المرتفع، مما يدل على حرص وكالة البنك محل الدراسة على الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بما يضمن توفير معلومات مالية مفهومة وموثوقة للمستخدمين، وهذا ما تعكسه قيمة الوسط الحسابي للبعد والتي بلغت 3.78 بانحراف معياري قدره 0.78، وهو ما يؤكد وجود مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية داخل البنك.

- جاءت العبارة الثالثة: "يوضح البنك الأسس المحاسبية المعتمدة في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات" في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 4.13 وانحراف معياري قدره 0.93، وهو ما يعكس اهتمام البنك بتوضيح الأسس المحاسبية المعتمدة في معالجة العمليات المالية المختلفة.
- جاءت في المرتبة الثانية العبارة الأولى: "يفصح البنك بوضوح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية" بوسط حسابي بلغ 3.76 وانحراف معياري قدره 1.16، تلتها العبارة الرابعة: "تتسم السياسات المحاسبية المفصّح عنها بالوضوح وسهولة الفهم" بنفس الوسط الحسابي البالغ 3.76، إلا أن صغر الانحراف المعياري للعبارة الأولى منحها مرتبة أفضل مقارنة بالعبارة الرابعة.
- أما العبارة الثانية فقد جاءت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي بلغ 3.46 وانحراف معياري قدره 1.04، ورغم وقوعها ضمن المجال المرتفع إلا أنها سجلت أقل مستوى من الاتفاق بين أفراد العينة.

2. بعد الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة

- تشير النتائج إلى وجود اهتمام مرتفع بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، حيث بلغ الوسط الحسابي للبعد 4.08 بانحراف معياري قدره 0.55، مما يدل على ارتفاع مستوى التزام وكالة البنك بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة.
- جاءت العبارة الرابعة: "يعد الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة كافيا لاتخاذ القرارات المالية المناسبة" في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 4.40 وانحراف معياري قدره 0.62، مما يعكس قناعة أفراد العينة بأهمية وكفاية هذا النوع من الإفصاح، تلتها العبارة الثانية: "يتم الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين البنك والأطراف المرتبطة بها" بوسط حسابي بلغ 4.13 وانحراف معياري قدره 0.57.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- جاءت العبارة الثالثة: "يوضح البنك حجم المعاملات المنجزة مع الأطراف ذات العلاقة" في المرتبة الثالثة بوسط حسابي بلغ 4.00 وانحراف معياري قدره 0.87.
- أما العبارة الأولى: "يفصح البنك عن المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة بصورة واضحة" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي بلغ 3.80 وانحراف معياري قدره 1.18.

3. بعد الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة

أظهرت نتائج هذا البعد مستويات مرتفعة جدا من الاتفاق بين أفراد العينة، وهو ما يعكس اهتمام وكالة البنك بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي قد تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. وهذا ما تبينه قيمة الوسط الحسابي للبعد والتي بلغت 4.22 بانحراف معياري قدره 0.43، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع جدا من الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة.

- جاءت العبارة الأولى: "يوفر البنك معلومات كافية حول الأحداث التي قد تؤثر في قرارات المستخدمين" في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 4.30 وانحراف معياري قدره 0.53، مما يعكس إدراك البنك لأهمية هذه المعلومات في دعم القرارات المالية.
- جاءت العبارة الثانية: "يفصح البنك عن الأحداث الجوهرية التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية" في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ 4.20 وانحراف معياري قدره 0.71.
- بينما سجلت العبارتان الثالثة والرابعة نفس الوسط الحسابي البالغ 4.20، إلا أن العبارة الثالثة: "يتم توضيح أثر الأحداث اللاحقة على الوضعية المالية للبنك" احتلت المرتبة الثالثة لانحرافها المعياري الأقل الذي بلغ 0.76 مقارنة بالعبارة الرابعة التي جاءت في المرتبة الرابعة بانحراف معياري قدره 0.99.

4. بعد الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة

تشير نتائج هذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة باستمرار البنك والمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه مستقبلا، وقد بلغ الوسط الحسابي العام للبعد 4.02 بانحراف معياري قدره 0.52، مما يؤكد وجود مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة.

- جاءت العبارة الثانية: "تكشف المؤسسة عن المخاطر الجوهرية المرتبطة بالاستمرارية عند وجودها" في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 4.30 وانحراف معياري قدره 0.59، مما يعكس اهتمام البنك بتوضيح المخاطر المؤثرة على الاستمرارية.
- جاءت العبارة الثالثة: "تتميز المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية بالوضوح والشفافية" في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ 4.16 وانحراف معياري قدره 0.59.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- احتلت العبارة الأولى: "يتم توضيح المخاطر التي قد تهدد استمرار نشاط البنك" المرتبة الثالثة بوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري قدره 0.71.

- أما العبارة الرابعة: "يمكن الاعتماد على المعلومات المفصّل عنها لتقييم قدرة البنك على الاستمرار مستقبلا" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي بلغ 3.73 وانحراف معياري قدره 1.17.

5. بعد الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية

توضح نتائج هذا البعد أن البنك يولي أهمية معتبرة للإفصاح عن التزاماته المالية المختلفة، حيث بلغ الوسط الحسابي للبعد 3.90 بانحراف معياري قدره 0.82، مما يدل على وجود مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية داخل البنك.

- جاءت العبارة الثالثة: "يكشف البنك عن القروض والتعهدات المالية المترتبة عليها" في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 3.96 وانحراف معياري قدره 1.03.

- تلتها العبارة الثانية: "يتم توضيح آجال استحقاق الالتزامات المالية بصورة مناسبة" بوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري قدره 0.95.

- جاءت العبارة الرابعة: "يسهم الإفصاح عن الالتزامات المالية في إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك" في المرتبة الثالثة بوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري قدره 1.24، وقد جاءت بعد العبارة الثانية بسبب ارتفاع قيمة الانحراف المعياري.

- أما العبارة الأولى: "يقدم البنك معلومات مفصلة حول التزاماته المالية المختلفة" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بوسط حسابي بلغ 3.83 وانحراف معياري قدره 1.17.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، تم اختبار One Simple T Test، من أجل معرفة مدى الاهتمام من طرف البنك محل الدراسة بأبعاد الإفصاح المحاسبي المتمثلة في متطلباته، ومساهمتها بالبنك، ومدى تطبيقها.

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1. الفرضية الفرعية الأولى: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية.

- الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

– الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية.

عند مستوى معنوية 0.05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

جدول رقم 10: اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية	3.78	0.78	5.451	29	0.000	0.783	0.489	1.077

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بلغت 3.78، وهي تقع ضمن المجال المرتفع، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن بنك القرض الشعبي الجزائري يلتزم بدرجة مرتفعة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.78، وهي قيمة منخفضة نسبياً، مما يعكس تقارباً في آراء أفراد العينة حول هذا البعد وعدم وجود تباين كبير بين إجاباتهم.

وبلغت قيمة (T) المحسوبة 5.451 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية Sig = 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية.

كما بلغ الفرق بين المتوسطين 0.783، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية.

وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف، ورفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود هذا الالتزام.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

2. الفرضية الفرعية الثانية: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن

الأطراف والصفات الهامة

– الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة؛

– الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة.

عند مستوى معنوية 0.05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

جدول رقم 11: اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة	4.083	0.554	10.701	29	0.000	1.083	0.876	1.290

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة بلغت 4.083، وهي تقع ضمن المجال المرتفع، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن بنك القرض الشعبي الجزائري يلتزم بدرجة مرتفعة بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والصفات الهامة، بانحراف المعياري 0.55، وهي قيمة منخفضة، مما يعكس تقاربا في آراء أفراد العينة حول هذا البعد وعدم وجود تباين كبير بين إجاباتهم.

وبلغت قيمة (T) المحسوبة 10.701 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية Sig = 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية.

كما بلغ الفرق بين المتوسطين 0.783، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

3. الفرضية الفرعية الثالثة: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن

الأحداث اللاحقة

– الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة

– الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

جدول رقم 12: اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة	4.225	0.432	48.779	29	0,000	3.866	3.704	4.028

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

تبين مخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الإفصاح عن الأحداث اللاحقة قد بلغ 4.225 وبانحراف قدره 0.432 وحيث أن قيمة (T) المحسوبة 10.701 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية Sig 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية.

كما بلغ الفرق بين المتوسطين 0.3.866، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لأطراف والصفات الهامة.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الشكوك

المتعلقة باستمرار المنشأة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة

- الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة
عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T
جدول رقم 13: اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة القصوى	القيمة الدنيا
الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة	4.025	0.522	42.189	29	0.000	3.829	3.829	4.220

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

يبين الجدول أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة قد بلغ 4.025 وانحراف قدره 0.522 وحيث أن قيمة (T) المحسوبة 42.189 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية $Sig = 0.000$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية. كما بلغ الفرق بين المتوسطين 3.829، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة

5. الفرضية الفرعية الخامسة: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن

الالتزامات المالية

- الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الالتزامات المالية

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

- الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الالتزامات المالية

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

جدول رقم 14: اختبار T test للالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية	3.900	0.829	25.754	29	0.000	3.900	3.590	4.209

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

يبين الجدول أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الإفصاح عن الالتزامات المالية قد بلغ 3.90 وبانحراف قدره 0.829 وحيث أن قيمة (T) المحسوبة 25.754 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية = Sig 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية.

كما بلغ الفرق بين المتوسطين 3.900، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بالإفصاح عن الالتزامات المالية.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

- الفرضية العدمية H_0 : لا يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

- الفرضية البديلة H_1 : يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة رقم 213 بالطارف

جدول رقم 15: اختبار T test للالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية ddI	مستوى المعنوية Sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية	4.003	0.480	45.620	29	0.000	4.003	3.823	4.182

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss v.27

يبين الجدول أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لبعد الإفصاح عن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية قد بلغ 4.003 وانحراف قدره 0.480 وحيث أن قيمة (T) المحسوبة 45.620 عند درجة حرية 29، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي المحسوب والمتوسط الفرضي المعتمد 3، كما بلغ مستوى المعنوية $\text{Sig} = 0.000$ وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، الأمر الذي يدل على أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية.

كما بلغ الفرق بين المتوسطين 4.003، وهو فرق موجب، مما يعني أن المتوسط الحسابي للعينة يفوق المتوسط الفرضي، وهو ما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

وعليه، يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التزام من البنك بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

خلاصة

لقد تم التعرف من خلال هذا الفصل على عينة موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف ، وواقع متطلبات نظام الإفصاح المحاسبي ومدى الالتزام به، بما وتم في البداية عرض تفصيلي للمؤسسة وهيكلها التنظيمي، ثم تم التطرق لطريقة ومنهجية هذا الفصل التطبيقي من إجراءات، أدوات، أساليب، مجتمع، عينة، ونموذج هذه الدراسة الميدانية، وبعد ذلك تم التطرق إلى وصف وتشخيص البيانات الشخصية ومتغيرات الدراسة بالتفصيل من موظفي العينة. ليختتم هذا الفصل التطبيقي باختبار مختلف فرضيات الدراسة الميدانية عبر التأكد من الاهتمام الذي يوليه البنك لمتطلبات تطبيق الإفصاح المحاسبي، بغية الوصول إلى أبرز النتائج وتقديم بعض الاقتراحات المهمة التي فيما لو تم تجسيدها ميدانيا فإن ذلك سيساهم حتما في تطوير الالتزام بالإفصاح المحاسبي بالبنك.

خاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والتوجه المتزايد نحو تبني معايير المحاسبة الدولية، أصبح الإفصاح المحاسبي أحد المرتكزات الأساسية لضمان جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية الطارف، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأبعاد المرتبطة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والأطراف والصفات الهامة، والأحداث اللاحقة، والشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة، والالتزامات المالية.

❖ اختبار فرضيات الدراسة

من خلال اجراء الاختبارات الاحصائية في الجانب الميداني للدراسة عن طريق برنامج SPSS بتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 2013 بالطارف، ومن خلال اختبار Ttest لفرضيات الدراسة تبين ما يلي:

الفرضية الرئيسية: يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية: محققة

الفرضيات الفرعية:

- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية: محققة
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة: محققة
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة: محققة
- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة: محققة

- يلتزم بنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة رقم 213 الطارف بالالتزامات المالية: محققة

❖ نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. النتائج النظرية

- يعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام المحاسبي الحديث لما يوفره من معلومات مالية وغير مالية لمختلف الأطراف المستفيدة؛

يساهم الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية والمصدقية وتقليل فجوة المعلومات بين إدارة المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية؛

- تهدف متطلبات الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين جودة التقارير المالية وضمان قابلية المعلومات للمقارنة والفهم.

يمثل الإفصاح عن السياسات المحاسبية أداة مهمة لفهم الأسس والإجراءات التي تعتمدها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية.

يساعد الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة والالتزامات المالية في تكوين صورة أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

- يعد الإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة من أهم المؤشرات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها مستقبلاً.

- يساهم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في دعم مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الثقة لدى المستثمرين والدائنين ومختلف أصحاب المصالح

2. النتائج التطبيقية

- تحرص وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري 213 بالطارف على الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بما يضمن توفير معلومات مالية مفهومة وموثوقة للمستخدمين؛

- يوجد اهتمام مرتفع بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري 213 بالطارف؛

- يوجد اهتمام وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري 213 بالطارف بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي قد تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية؛

- تولي وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري 213 بالطارف أهمية معتبرة للإفصاح عن التزاماته المالية المختلفة؛

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري؛

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة بما يساهم في توفير معلومات أكثر شفافية لمستخدمي القوائم المالية؛

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية؛

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة بما يعزز مصداقية المعلومات المالية المقدمة؛

- يوجد مستوى مرتفع من الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية والبيانات المرتبطة بها؛

- يوجد التزام عام ومرتفع بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المعتمدة داخل بنك القرض الشعبي الجزائري؛

- تساهم ممارسات الإفصاح المحاسبي المطبقة بالبنك في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لمختلف الأطراف المستفيدة.

❖ اقتراحات وتوصيات الدراسة

بعد عرضنا لمختلف الجوانب الخاصة بالموضوع ودراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة 213 بالطارف نقترح ما يلي:

- تعزيز برامج التكوين والتدريب المستمر لفائدة العاملين في المجال المحاسبي بما يضمن الإلمام المستمر بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير الدولية؛
- الحرص على تحديث الأنظمة والإجراءات المحاسبية بما يتوافق مع التطورات التشريعية والمهنية الحديثة؛
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية لضمان التطبيق السليم لمتطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- تكثيف عمليات المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي للتأكد من جودة المعلومات المفصح عنها؛
- الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة في إعداد وعرض التقارير المالية بما يرفع من دقة المعلومات وسرعة توفيرها؛
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفصاح والشفافية المالية؛
- العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات باعتباره وسيلة لتعزيز الثقة وتحسين الأداء المؤسسي.

❖ آفاق الدراسة

نقترح المواضيع التالية:

- دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي؛
- أثر الإفصاح المحاسبي على جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛
- مساهمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي؛
- أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات المالية؛
- دور التدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- واقع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على شفافية التقارير المالية بالمؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. محمد مطر، نظرية المحاسبة، الطبعة 01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010.
2. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
3. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

❖ المجلات والدوريات

1. باسم رشيد علي الخزرجي، أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان والسيولة على ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، الجزائر، 2024.
2. بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، مقارنة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014.
3. تاني عبد المومن، بوعيشاوي يوسف، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2019.
4. جنينة جمال، محصول نعمان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 01، 2023.
5. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2013.
6. صديق مسعود، صديق فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
7. طحاح فضيلة، قمان عمر، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

❖ المذكرات والأطروحات

1. بن صالح عبد الله، حوكمة الشركات كآلية لدعم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.
2. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2009.
3. العتلي مروة، محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2024.
4. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
5. محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017.
6. نادية محمد محمد محمد، أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية: دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
7. نذير سمير، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

❖ الملتقيات والمؤتمرات

1. أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
2. سعيدي سيف حنان، راشدي فاطمة، أهمية تطوير الإفصاح المحاسبي نحو نظام متكامل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

الملاحق

ملحق رقم 01: استبيان الدراسة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف-



كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد مالي ونقدي

المستوى: ماستر

استبيان حول

واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية،

أخي المجيب/ أختي المجيبة

تحية طيبة وبعد

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، الذي يهدف إلى التعرف على واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية، ضمن متطلبات إعداد ماستر تخصص اقتصاد مالي ونقدي، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة، نرجو منكم قراءة الاستبيان بعناية ودقة، والإجابة على الأسئلة المدرجة أدناه بكل صدق وموضوعية، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، علما أنه سيتم التعامل مع اجابتكم بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم

من اعداد:

- قديدي هديل

- جمعي مايا

السنة الجامعية 2025-2026

الجزء الأول: المعلومات الشخصية: ضع علامة (x) على الإجابة الملائمة

1	الجنس	ذكر	
		أنثى	
2	السن	أقل من 25 سنة	
		من 25 سنة إلى 35 سنة	
		من 36 سنة إلى 45 سنة	
		أكبر من 45 سنة	
3	المستوى التعليمي	ثانوي	
		جامعي	
		دراسات عليا	
4	الوظيفة	موظف	
		إطار	
		مدير	
5	الخبرة	أقل من 5 سنوات	
		من 5 إلى 10 سنوات	
		من 11 إلى 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة: ضع علامة (x) على الإجابة الملائمة

رقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		تماماً	مؤقتاً	مجايد	غير موافق	غير موافق تماماً
	البعد الأول: الالتزام بالافصاح عن السياسات المحاسبية					
1.	يفصح البنك بوضوح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية					
2.	يفصح البنك بوضوح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية					
3.	يوضح البنك الأسس المحاسبية المعتمدة في الاعتراف بالإيرادات والمصروفات					
4.	تت سم السياسات المحاسبية المفصح عنها بالوضوح وسهولة الفه.					
	البعد الثاني: الالتزام بالإفصاح عن الأطراف والصفات الهامة					
5.	يفصح البنك عن المعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة بصورة واضحة					
6.	يتم الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين البنك والأطراف المرتبطة بها					
7.	يوضح البنك حجم المعاملات المنجزة مع الأطراف ذات العلاقة					
8.	يعد الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة كافياً لاتخاذ القرارات المالية المناسبة					
	البعد الثالث: الالتزام بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة					
9.	يوفر البنك معلومات كافية حول الأحداث التي قد تؤثر في قرارات المستخدمين					
10.	يفصح البنك عن الأحداث الجوهرية التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية					
11.	يتم توضيح أثر الأحداث اللاحقة على الوضعية المالية البنك					
12.	تتسم المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة بالوضوح والدقة					
	البعد الرابع: الالتزام بالإفصاح عن الشكوك المتعلقة باستمرار المنشأة					
13.	يتم توضيح المخاطر التي قد تهدد استمرار نشاط البنك					
14.	تكشف المؤسسة عن المخاطر الجوهرية المرتبطة بالاستمرارية عند وجودها.					
15.	تتميز المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بالوضوح والشفافية					
16.	يمكن الاعتماد على المعلومات المفصح عنها لتقييم قدرة البنك على الاستمرار مستقبلاً					
	البعد الرابع: الالتزام بالإفصاح عن الالتزامات المالية					
17.	يقدم البنك معلومات مفصلة حول التزاماتها المالية المختلفة					
18.	يتم توضيح آجال استحقاق الالتزامات المالية بصورة مناسبة					

الملاحق

19.	يكشف البنك عن القروض والتعهدات المالية المترتبة عليها				
20.	يسهم الإفصاح عن الالتزامات المالية في إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك.				

ملحق رقم 02: قائمة المحكمين

الأستاذ	الجامعة
عيدة أنور	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
قوادرية ريم	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

ملحق رقم 03: مخرجات برنامج Spss

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	20

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	30	1,00	5,00	3,7667	1,16511
x2	30	1,00	5,00	3,4667	1,04166
x3	30	2,00	5,00	4,1333	,93710
x4	30	2,00	5,00	3,7667	1,27802
x5	30	1,00	5,00	3,8000	1,18613
x6	30	3,00	5,00	4,1333	,57135
x7	30	2,00	5,00	4,0000	,87099
x8	30	3,00	5,00	4,4000	,62146
x9	30	3,00	5,00	4,3000	,53498
x10	30	2,00	5,00	4,2000	,71438
x11	30	3,00	5,00	4,2000	,76112
x12	30	2,00	5,00	4,2000	,99655
x13	30	2,00	5,00	3,9000	,71197
x14	30	3,00	5,00	4,3000	,59596
x15	30	3,00	5,00	4,1667	,59209

x16	30	1,00	5,00	3,7333	1,17248
x17	30	1,00	5,00	3,8333	1,17688
x18	30	1,00	5,00	3,9000	,95953
x19	30	1,00	5,00	3,9667	1,03335
x20	30	1,00	5,00	3,9000	1,24152
N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
r1	30	2,00	5,00	3,7833	,78711
r2	30	3,25	5,00	4,0833	,55450
r3	30	3,50	5,00	4,2250	,43227
r4	30	3,00	5,00	4,0250	,52255
r5	30	1,50	5,00	3,9000	,82942
N valide (liste)	30				

		R
y1	Corrélation de Pearson	,596**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
y2	Corrélation de Pearson	,448*
	Sig. (bilatérale)	,013
	N	30
y3	Corrélation de Pearson	,428*

	Sig. (bilatéral)	,018
	N	30
y4	Corrélation de Pearson	,661**
	Sig. (bilatéral)	,000
	N	30
y5	Corrélation de Pearson	,561**
	Sig. (bilatéral)	,001
	N	30
x6	Corrélation de Pearson	,463**
	Sig. (bilatéral)	,010
	N	30
x7	Corrélation de Pearson	,622**
	Sig. (bilatéral)	,000
	N	30

x8	Corrélation de Pearson	,365*
	Sig. (bilatérale)	,047
	N	30
x9	Corrélation de Pearson	,546**
	Sig. (bilatérale)	,002
	N	30
x10	Corrélation de Pearson	,023
	Sig. (bilatérale)	,904
	N	30
x11	Corrélation de Pearson	,361*
	Sig. (bilatérale)	,050
	N	30
x12	Corrélation de Pearson	,513**

	Sig. (bilatéral)	,004
	N	30
x13	Corrélation de Pearson	,454*
	Sig. (bilatéral)	,012
	N	30
x14	Corrélation de Pearson	,267
	Sig. (bilatéral)	,153
	N	30
x15	Corrélation de Pearson	,592**
	Sig. (bilatéral)	,001
	N	30
x16	Corrélation de Pearson	,684**
	Sig. (bilatéral)	,000
	N	30

x17	Corrélation de Pearson	,559**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
x18	Corrélation de Pearson	,633**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
x19	Corrélation de Pearson	,653**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
x20	Corrélation de Pearson	,677**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
R	Corrélation de Pearson	1

Sig. (bilatérale)	
N	30

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
r1	30	3,7833	,78711	,14371

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3					
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur Supérieur
r1	5,451	29	,000	,78333	,4894 1,0772

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
r1	d de Cohen	,78711	,995	,550	1,429
	Correction de Hedges	,80822	,969	,536	1,392

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
r2	30	4,0833	,55450	,10124

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3					
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %

					Inférieur	Supérieur
r2	10,701	29	,000	1,08333	,8763	1,2904

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
r2	d de Cohen	,55450	1,954	1,333	2,563
	Correction de Hedges	,56938	1,903	1,298	2,496

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
r3	30	4,2250	,43227	,07892

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
r3	d de Cohen	,43227	9,774	7,243	12,297
	Correction de Hedges	,44386	9,519	7,054	11,975

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
r4	30	4,0250	,52255	,09540

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0				
t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %

					Inférieur	Supérieur
r4	42,189	29	,000	4,02500	3,8299	4,2201

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
r4	d de Cohen	,52255	7,703	5,695	9,702
	Correction de Hedges	,53657	7,501	5,547	9,449

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
r5	30	3,9000	,82942	,15143

Test sur échantillon unique

				Valeur de test = 0	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
r5	25,754	29	,000	3,90000	3,5903	4,2097

Tailles d'effet pour échantillon unique

		Standardisation ^a	Estimation des points	95% Intervalle de confiance	
				Inférieur	Supérieur
r5	d de Cohen	,82942	4,702	3,442	5,953
	Correction de Hedges	,85167	4,579	3,352	5,798

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
R	30	4,0033	,48065	,08775

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0						
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
R	45,620	29	,000	4,00333	3,8239	4,1828

Tailles d'effet pour échantillon unique

			Estimation des	95% Intervalle de confiance	
Standardisation ^a			points	Inférieur	Supérieur
R	d de Cohen	,48065	8,329	6,164	10,486
	Correction de Hedges	,49354	8,111	6,003	10,212

a. Dénominateur utilisé pour estimer les tailles d'effet.

Le d de Cohen utilise l'écart type échantillon.

La correction de Hedges utilise l'écart type échantillon, plus un facteur de correction.